

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية



كلية: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية
رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة): بورزق وسيلة

تحت عنوان

توظيف مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. هواتف عبد الله	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
د. محمد شاعة	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
د. مازوزي عبلة	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2019م

1439 - 1440هـ

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها لاسميا المواد (07, 35, 36, 37, 38).
أنا الممضي أدناه الطالب:

الاسم واللقب: وسيلة بورق

تاريخ الميلاد: 1980/01/19 ب: المسيلة

الحامل لـ (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) رقم: 201189108

الصادرة بتاريخ: 2017/03/06 عن: أولاد دراح

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم:

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: علاقات دولية

بعنوان: توظيف مسألة المجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية لتركية تجاه الاتحاد الأوروبي

تحت إشراف: الأستاذ شاعة محمد

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور.

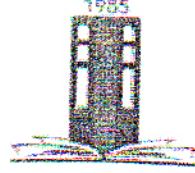
25 جوان 2019

التاريخ:

مصادقة البلدية




شحن المكلف في تاريخ 25 جوان 2019
وبتوقيع منسق الأبحاث المكلف
مكيمة قسراي



إذن بالطبع و الإيداع

الأستاذ شاعة محمد

و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب بورق وسيلة

المعنونة بـ توظيف مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه

المقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علاقات دولية الإتحاد الأوروبي

تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية و الشكلية، وأذنا له بطبع المذكرة و إيداعها قصد مناقشتها.

التاريخ :

الأستاذ المشرف

شاعة محمد

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية



كلية: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية
رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة): بورزق وسيلة

تحت عنوان

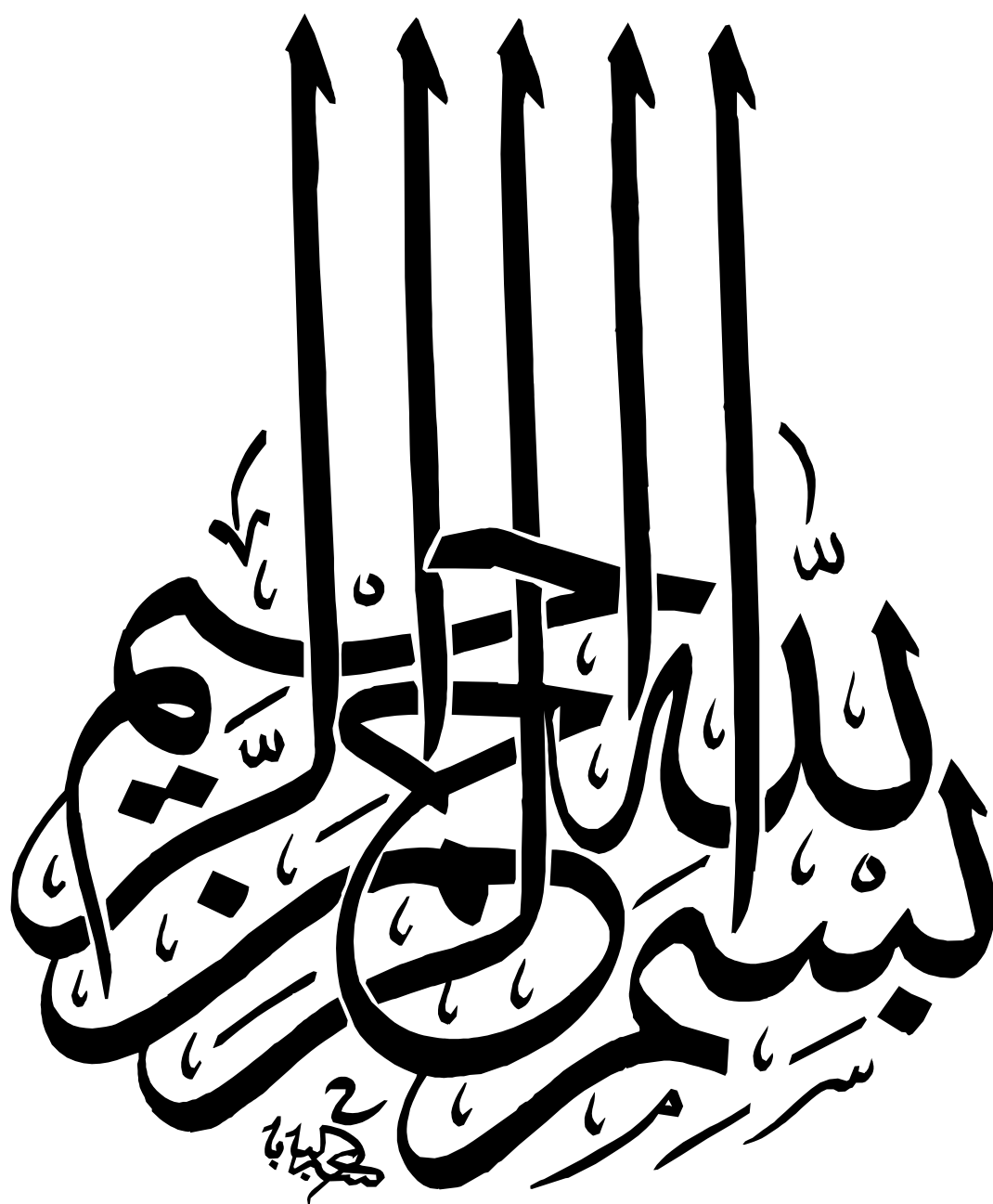
توظيف مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د. هواتف عبد الله	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	رئيسا
د. محمد شاعة	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مشرفا ومقررا
د. مازوزي عبلة	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2019م

1439 - 1440هـ



شكـر وتقدير

أول من أوجه له الشكر هو الله عز وجل وهو القائل

«لَنْ يَشْكُرَكُمْ لَأَزيدَنَّكُمْ»

ونتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

وبعد نتقدم بكلمة شكر وعرفان إلى الأستاذ المشرف "محمد شاحنة" الذي أحاطني بالرعاية والكلمة والمساعدة الوافية في إطار إنجاز هذه المذكرة.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي في مقياس التنظيم الدولي المعاصر "رحموني فاتح النور" على مد يد العون لي في إنجاز هذه المذكرة جزاه الله خيرا والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الاهداء

إلى من خصه الله بالهبة والوقار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك ويرزقك الجنة بغير حساب كيف لا وقد كنت سببا في نجاحي دوما وسندا لي معنويا وماديا والدي العزيز "المختار" كنت مجاهدا خدمت الوطن بكل نية خالصة وشجعنا دوما أن نرتقي في سبيل طلب العلم وأن لا نفشل إن تعثرنا أو واجهتنا العقبات، فالحياة كفاح ونضال لا استسلام وخذلان

إلى ملاكي في الحياة.... إلى معنى الحب والحنان، والصدق والعمل بتقاني... إلى بسملة الأمل وسر الوجود... إلى سر نجاحي وسندي في حياتي... إلى من كانت بلسما لجروحي... إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة "أمينة"

إلى أغلى هدية وهبها الله لي إلى قرة عيني... وسر فرحتي... وسر وجودي

إلى من وجدته في لحظة خلقت بوجهي الأبواب، فكان بصيصا للأمل وثمرة طيبة، حباه الله وحماه وسدد خطاه ووقفه في مشواره الدراسي، ورزقه السعادة في الحياة إلى ولدي الحبيب تميم.

إلى كل إنسان آمنه بربه واعتز بوطنه، وأحب العلم والعمل بآتقانه

بورزق وسيلة

الفهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر
	الاهداء
	فهرس المحتويات
أ-و	مقدمة
	الفصل الأول: الهجرة غير الشرعية مدخل مفاهيمي ونظري
08	تمهيد
09	المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية
09	المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية
13	المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية
18	المطلب الثالث: أنواع الهجرة غير الشرعية
22	المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في الأدبيات النظرية
22	المطلب الأول: نظرية الأمانة
24	المطلب الثاني: نظرية الطرد والجذب
25	المطلب الثالث: نظرية التبعية
28	ملخص الفصل الأول
	الفصل الثاني: طبيعة العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية
30	تمهيد
32	المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية كمحدد للسياسة الخارجية التركية
32	المطلب الأول: المتغير الجيوسياسي
34	المطلب الثاني: المتغير الاقتصادي
36	المطلب الثالث: المتغير السياسي والأمني
40	المطلب الرابع: المتغير العقائدي والتاريخي
42	المبحث الثاني: الإتفاق الأوروبي التركي مضامينه ودوافعه ومآلاته
42	المطلب الأول: مضامين الإتفاق الأوروبي التركي

44	المطلب الثاني: دوافع الإتفاق الأوروبي التركي
47	ملخص الفصل الثاني
	الفصل الثالث الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي
49	تمهيد
50	المبحث الأول: آليات الإتحاد الأوروبي والدور التركي في مكافحة الهجرة غير الشرعية
50	المطلب الأول: آليات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية
52	المطلب الثاني: الدور التركي
54	المطلب الثالث: نقد الإتفاق الأوروبي التركي بشأن الهجرة واللجوء
57	المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي حول مسألة الهجرة غير الشرعية
58	المطلب الأول: السيناريو الإيجابي
59	المطلب الثاني: السيناريو السلبي
61	المطلب الثالث: السيناريو التوافقي
62	ملخص الفصل الثالث
64	خاتمة
67	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

إن التحولات التي عرفها العالم في نهاية الحرب الباردة جعلته يواجه أنماطا جديدة من مصادر التهديد التي ليست بالضرورة عسكرية كالهجرة غير الشرعية، التي شهدت انتشارا واسعا خاصة في ظل عصر العولمة والانفتاح على العالم الغربي، وهي تعبر عن رغبة الأفراد والجماعات في تغيير الظروف المعيشية، وذلك في إطار الهرب من الفقر والحروب والنزاعات أو على حد قول الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي " إما أن ترحل الثروات حيث توجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" والهجرة غير الشرعية تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجهها دول العالم نظرا لما تصاحبها من إفرازات ومشاكل أمنية قد تؤثر بسلب على أمن الدول المستقبلية والمصدرة للمهاجرين، فهي تمثل تهديد وتحدي أمني لا تماثلي ليس من السهل التعامل معه، بالرغم من وجود الكثير من آليات التنسيق والتعاون الدولي لمحاولة احتوائها والتعامل معها، وهذا ما تسعى إليه السياسة الخارجية التركية خاصة تجاه الاتحاد الأوروبي نظرا للموقع الجيوستراتيجي المهم الذي تتميز به دولة تركيا فهي تشكل معبرا للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا الغربية، ونظرا للتدفقات الهائلة للمهاجرين اللاجئين الذين تستقبلهم.

إشكالية الدراسة: تتجه الدراسة إلى محاولة الإجابة على إشكالية أساسية هي:

✓ كيف تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي؟

تمهيد:

من هذه المنطلقات سوف نعالج هذا الموضوع على أمل التوصل إلى الاتفاق الأوروبي التركي وإبراز الدور التركي وأهم الآليات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمكافحة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع التعرف على أهم السيناريوهات المستقبلية للاتفاق الأوروبي التركي.

أولاً/ عوامل اختيار الموضوع:

أ- العوامل الذاتية:

1- الرغبة الشخصية والاهتمام بالموضوع خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي برزت فيها بشكل كبير ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2- تقدم هذه الدراسة كإسهام علمي جديد لإثراء المكتبة الوطنية والعربية بمرجع جديد (كون الموضوع حديث).

3- محاولة التدريب على الربط المنطقي للأدوات العلمية التي استفدنا منها في حقل العلاقات الدولية، وهذا لكسب مهارة التحليل العلمي والغوص في البحث والتأليف العلمي.

ب- العوامل الموضوعية:

1- كان اختياري لهذا الموضوع كون توظيف مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد الأوروبي هو موضوع حديث وكان له صدى كبير على الساحة الدولية، خاصة بعد إبرام الاتفاق الأوروبي التركي عام 2016.

2- نظراً للمكانة الدولية والموقع الجيوستراتيجي التي تميزت به تركيا أردنا معرفة تأثير الهجرة غير الشرعية على السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال الاتفاق الذي أبرمته بشأن اللاجئين السوريين مع الاتحاد الأوروبي.

ثانيا/ أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

1- تكمل الأهمية العلمية في كون موضوع الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع ذات الحساسية في مختلف المجالات والتي تلقى اهتماما في الوقت الراهن أكاديميا وسياسيا واعلاميا واجتماعيا وأمنيا.

2- كما أنه إطار يساعد على فهم حقيقة وخلفية الاتفاق الأوروبي التركي تجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما يسمح بالوقوف على الدور التركي كون تركيا معبر للمهاجرين غير الشرعيين، وآليات الاتحاد الأوروبي في الحد من هذه الظاهرة.

ب- الأهمية العملية:

محاولة معرفة أهم محددات ومتغيرات السياسة الخارجية التركية، وكيف أثرت الهجرة غير الشرعية في عملية صنع القرار التركي، وذلك بالتعرف على أهم مضامين الاتفاق الأوروبي التركي والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة به.

ثالثا/ أهداف الدراسة:

تكمّن أهداف الدراسة فيما يلي:

- تحديد الأنواع والأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية مع التطرق لأهم النظريات التي تصب في الموضوع.

- الوقوف على محددات السياسة الخارجية التركية وكيف ساهمت في معالجة ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

- الوقوف على آليات الإتحاد الأوروبي في مواجهة والتصدي لمشكلة الهجرة غير الشرعية.

رابعاً/ إشكالية الدراسة:

تتجه الدراسة إلى محاولة الإجابة على إشكالية أساسية وهي:

- كيف تؤثر مسألة الهجرة غير الشرعية في السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ماهي أسباب الهجرة غير الشرعية؟
- 2- ماهي أهم المحددات والمقومات التي تمتلكها السياسة الخارجية التركية؟
- 3- ماهي مضامين الاتفاق الأوروبي التركي بخصوص اللاجئين السوريين؟
- 4- ماهي السيناريوهات المستقبلية للاتفاق الأوروبي التركي من منظور الهجرة غير الشرعية؟

خامساً/ فرضيات الدراسة:

- 1- تنوعت أسباب الهجرة غير شرعية من اقتصادية وسياسية واجتماعية...
- 2- تمتلك تركيا محددات جيوسياسية وأمنية ومقومات اقتصادية وتاريخية وعقائدية ساهمت بشكل واضح في مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- 3- أهم مضامين الاتفاق الأوروبي التركي إعادة توطين 72 ألف لاجئ سوري للحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو تركيا.
- 4- انخفاض عدد السوريين العابرين من تركيا نتيجة جهود تركيا الكبيرة في السيطرة على الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين.

سادساً/ حدود الدراسة:

- أ- المجال المكاني: الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة الاتحاد الأوروبي (أوروبا) وتركيا (آسيا).

ب- **المجال الزمني:** تقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية من 1993 إلى يومنا هذا وهي فترة تأسيس الاتحاد الأوروبي.

سابعا/ **أدبيات الدراسة:**

كون الموضوع حديث لا يوجد مرجع بعينه مختص بعنوان الاتفاق الأوروبي التركي وإنما يقتصر على مقالات سياسية تصب في الموضوع نوعا ما.

ثامنا/ **الإطار المنهجي:**

إن البحث العلمي يفرض على الباحث الاستعانة بالمنهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها، من أجل ضمان علمية النتائج، فطبيعة الدراسة تستلزم التطرق إلى عدة سياسات في هذا المجال، فإنهم من المنطقي الإعتماد على المنهج الوصفي، هذا بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة والمتمثل في الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بتركيا والاتحاد الأوروبي، هذا مع الاستعانة بالمنهج التاريخي كلما دعت الحاجة أو الضرورة إلى ذلك خاصة في تتبع الظاهرة محل الدراسة.

1- **المنهج الوصفي:** يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مجردا، بل يتجاوزه بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم ذلك الواقع على حقيقته.

2- **منهج دراسة الحالة:** فاستعماله كان بهدف التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة.

3- **المنهج التاريخي:** يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر في اطارها الزمني والتطورات التي لحقت بها، والقصد من استخدامه هو القدرة التفسيرية التي يزودنا بها. ومن خلال هذا المنهج نحاول رصد أهم الظروف والأسباب التي أدت إلى طرح الهجرة غير الشرعية في أجندة الاتحاد الأوروبي وتركيا.

تاسعا/ العوائق والصعوبات:

أغلب الصعوبات التي واجهتني هي ذات صلة بالمادة العلمية المحكمة والمتعلقة بالموضوع، حيث توجد دراسات قليلة فيما يخص الكتب العربية المتخصصة في هذا الموضوع، بالإضافة إلى مشكلة الترجمة التي كثيرا ما تأخذ من الباحث الوقت دون الوصول إلى نتائج دقيقة.

الفصل الأول

الهجرة غير الشرعية مدخل مفاهيمي

ونظري

تمهيد:

عند دراسة الظاهرة الاجتماعية بمختلف أنواعها بغية الوصول إلى الحقائق المرتبطة بها يستدعي قبل الولوج في تحليلها ضبطها مفاهيميا والإستعانة بالأدبيات النظرية المفسرة لها وهو ما ينطبق على دراستنا هذه في مفهوم الهجرة غير الشرعية التي تشكل أحد أهم المفاهيم المتداولة في الوقت الراهن وهو ما يدفع إلى تحديد المفهوم وضبطه مع ذكر الأسباب والأنواع.

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.

نظرًا لكون الهجرة غير الشرعية جزءًا من الهجرة عامة، كان من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى، ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها.

تعريف الهجرة لغة:

تعرف الهجرة في "لسان العرب" على أنها الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن غير أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول معنوية لا طبيعية، فيقال "هجرت الشيء هجرًا أي تركته وأغفلته، ويقول عزّمن قائل: {ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيمًا}.

أما فيما يتعلق بالهجرة في القرآن الكريم، فإنه يلاحظ أن هذه الكلمة قد وردت 26 مرة، وتشير الآيات الكريمة عمومًا إلى تعدد معاني الهجرة وأسبابها. (1)

والهجرة: هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة ويعطي قاموس ويسترن الجديد ثلاث معانٍ للفعل "Migrate":

1- الانتقال من مكان إلى آخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

2- الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم آخر.

¹ - ونيسة الحمروني الورفلي، الهجرة غير الشرعية في دول عربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي (5+5)، (ط1)، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي)، ص ص 65 - 66.

3- ينتقل أو يحول "To Transfer"

فبناءً على هذه التعريفات يبدو أن كلمة "**Migration**" (هجرة) تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغير في الإقامة أو المسكن، ومن الواضح أن تعريفات القاموس والاستعمالات الجارية لها قد وضعت لتتواءم مع مجتمع نمط الحياة فيه مستقر، ولا وجود فيه للحياة التجوالية أو إن وجدت فهي محدودة جداً.⁽¹⁾

أما بالنسبة إلى الأغراض الديمغرافية فمن المفيد أن نقسم موضوع الهجرة (**Migration**)

إلى قسمين كبيرين:

الأول: يشمل تغيير الإقامة من دولة إلى أخرى.

الثاني: يشمل جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة، ويطلق على المعنى الأول "**Emigration**" (أو المهاجرة) من وجهة نظر الدولة التي خرج منها المهاجرون و "**Immigration**" أو (الوفود) من وجهة نظر الدولة التي إستقبلتهم، أما جميع الهجرات داخل حدود الدولة فقد اصطلح على ضمها تحت تسمية "**Minternal Migration**" (الهجرة الداخلية).⁽²⁾

— أما الموسوعة السياسية فلقد عرفت على أنها كلمة تدل على الإنتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة".

وحسب الأستاذ "**M.Tribalat**" فإن للهجرة مفهومين أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الإنتقال دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص

¹ — طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، (ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009)، ص 14-15.

² — طارق عبد الحميد الشهاوي، نفس المرجع، ص 15-16.

يقيمون لفترة معينة فوق اقليم دولة غير دولتهم". (1)

ومن بين التعاريف التي تعتمد على معيار دوافع الهجرة نجد المعجم القانوني الذي يعرفها بأنها: العملية التي يذهب من خلالها شخص من غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في بلد المستقبل ". وتعني الهجرة بصفة عامة: "الانتقال للعيش من مكان إلى آخر من نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وتكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى (هجرة دولية) ".

وتعد البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية ترفض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات والفقر الزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب خاصة الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى. (2)

فالهجرة الشرعية تعرف بأنها: "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة".

وتحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيودًا أو قوانين تمنع الهجرة، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالدخول إليها وفقًا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين. (3)

¹ - سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال المتوسطي، العوامل والسياسات"، (الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق)، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، 2008.

تاريخ الدخول: 2019/06/03 [Created with pdf factory pro trial version www.pdffactory.com]

² - عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (ط1)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، (2014)، ص ص، 15-16.

³ - عثمان محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، نفس المرجع، ص 17.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

فالهجرة تتعدد دلالتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا". (1)

إذن فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلن البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكل الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.

عموما يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت اجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. (2)

وتعتبرها المفوضية الأوروبية بأنها ظاهرة متنوعة تنش على جنسيات دول ثلاث: يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصفة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم ولكنهم يبقون في البلاد. (3)

¹ - عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، ملتقى قسنطينة، 2008، ص 119.

² - هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها تداعياتها، سبل مواجهتها، السياسة الدولية، العدد 179، جانفي 2010، ص 170.

³ - عبد النور ناجي، نفس المرجع، ص 119.

وتعرفها الأمم المتحدة بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة، "أما الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) فتعرفها بأنها: "مصطلح يشير إلى اللهجة من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم الدخول للبلاد دون تأشيرة دخول، وفي الجزائر وبلاد المغرب. (1)

كما إعتبرت الهجرة غير الشرعية المهدد الأكبر لإستقرار الدول الأوروبية إجتماعيا، اقتصاديا، وحتى سياسيا أمنيا، هذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، هذا بالرغم من المخاطر التي يواجهونها وعلى رأسها مفاجآت البحر وظروفه، وكذا إمكانية الإعتقال والحبس والعذاب الجسدي والنفسي في حالة النجاح في الوصول إلى الجهة الأخرى . (2)

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلية والمرسلة، فلا بد من تقصي أسبابها والتي يمكن تلخيصها إلى عوامل اقتصادية والتي تظهر الأسباب الاقتصادية، وعوامل محفزة والتي تظهر الأسباب السياسية، وعوامل بنيوية وتظهر الأسباب الاجتماعية.

¹ - خليف مصطفى غرايبة، " هجرة الشباب العرب غير الشرعيين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد 11، (مارس 2014)، ص ص 168-169.

² - محمد غربي، "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، دفا تر السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، (ماي 2009)، ص 96.

ويقصد بالأسباب الدافع الذي جعل الفرد يترك بلاده يخوض المغامرة في البحر دافعا
حياته ثمنا بذلك. (1)

1- الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية:

على الرغم من أن الأسباب السياسية هي أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية،
إلا أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوز إلى سياسات الدول
المستقبلية التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها، وأهم الأسباب
السياسية والأمنية التي تؤثر في الهجرة غير الشرعية هي:

- الاضطرابات السياسية في البلد المتسلل منه.

- استبداد النظم السياسية والتعسف والاضطهاد السياسي.

ومصادرة الحريات.

- عدم استقرار الأمن بالدولة المتسلل منها.

- الخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمني.

- عجز أجهزة الدولة على إيجاد حلول لمشاكل المهاجرين غير الشرعيين وتلبية طموحهم،

وأن الحل الأمني لا يزيد إلا من تعقد المشكلة. (2)

فمع بدايات القرن الماضي بفعل الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني
والعنصري، ثم مع مجيء العولمة التي قامت من حركة البشر أصبح يوجد في بداية الألفية

¹ - ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، ص 77.

² - فاطمة نوبيات، تأثير التهديدات الأمنية لظاهري الهجرة غير الشرعية والإرهاب في المتوسط على الأمن الأوروبي،
(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية)، - جامعة محمد بوضياف المسيلة -،
2015-2016، ص ص 38-39.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الثالثة مهاجر واحد من كل 30 شخصا مستقرا في بلده، وقد دفعت العولمة إلى تغيير اتجاهات الهجرة فأصبحت بلدان مثل سنغافورا وأندونيسيا محط أنظار الباحثين عن العمل في الهند والصين وباكستان، وأصبح المشرق العربي خصوصا البلدان الخليجية مقصودا من المهاجرين من الفلبين، وأصبحت إيطاليا واليونان وتركيا مقصدا من المصريين والتونسيين، وكذلك اسبانيا أصبحت مقصدا من المهاجرين من المغرب والجزائر والسودان مروراً بالقرن الإفريقي المقصد ليبيا ثم أوروبا. (1)

ولقد أسهمت الحكومات الدكتاتورية في تقشي الفساد وشل حركة التقدم والنمو وحركة التطور، مما يجعل الشباب يعزف عن المشاركة السياسية وزيادة تنامي السلبية بينهم، ومن ثم أصبح التحول إما إلى الانحراف وإما إلى التطرف وأحسنهم يتحول إلى الهجرة وأخطارها.

كما أصبح اللجوء والهجرة هو الأمر الطبيعي، حتى لو كانت غير شرعية!، وبالتالي فإن حالات عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الإقليمية والصراعات المسلحة تمثل قوى تدفع بنهر من البشر إلى التدفق للخارج. (2)

وعموما فإن حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل المسؤولية عن مأساتهم، إذ إن اخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا، كما أفرزت أيضا أزمة النظام التعليمي مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعيشون قسوة التهميش، فضلا عن توفر عوامل الإزدهار، (...) مثل حركة

¹ - ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، ص 78.

² - ونيسة الحمروني الورفلي، نفس المرجع، ص 79.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

رؤوس الأموال، وفتح الأسواق في دول أوروبا عامة، كلها تعد عوامل جذب لكثير من المهاجرين أملا في الإستفادة ولو بنسبة أقل منها. (1)

2- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

من المعلوم أن 80% من سكان العالم هم في بلدان الجنوب، و20% في بلدان الشمال، والثروة تتوزع بشكل معكوس، حيث توجد 80% من الثروة في بلدان الشمال، و20% في بلدان الجنوب، وعليه فمن الطبيعي أن تكون هناك قوة جذب وقوة طرد.

قوة طرد هي هشاشة الاقتصاد الجنوبي وتبعيته للشمال، في إطار المنهج الليبرالي، خاصة دول شمال إفريقيا التي تعاني من ضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة اقتصاديًا، مما تنتج عنه تراجع في الأنشطة الاقتصادية، فسبب توزيعًا غير عادل للثروة، أدى إلى فقر وتردي الظروف المعيشية، وتفشى الفساد، تضاءلت معه فرص العمل، مع الارتفاع الرهيب في البطالة بين الشباب، ناهيك عن عدد المتدنية أجورهم وحاملي الشهادات العليا. (2)

إنّ شرح الهجرة غير الشرعية يبدأ في بلد يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز على تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات السكانية ويصل الى بلد يعرف انخفاض في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، ومن النتائج الأولى للإنفجار السكاني الديموغرافي نجد مشكلة البطالة فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله فإن العاطل عن العمل يرى مبرره أكثر من كاف، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة. (3)

¹ -فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير شرعية في اطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، (مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية)، كلية العلوم السياسية والاعلام، -جامعة الجزائر 3-، 2010-2011، ص 87.

² -ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، ص: 81.

³ -بيار فرانسيس، الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية، (بيروت: ددن، 2011)، ص 4.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

وكذلك من الأسباب الاقتصادية للهجرة ارتفاع نسبة البطالة في الدول المصدرة للعمالة، وعدم توفر فرص عمل حقيقية في الدول المصدرة للعمالة، رغم ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، وفي المقابل ارتفاع مستويات الأجور في دول المقصد، هذا إلى جانب الفساد والاستبداد والتوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريات في الدول المصدرة للعمالة، والتحوللات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدول المصدرة للعمالة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن 20 والسنوات التي مضت من القرن الحادي والعشرين وما صاحبها من احتكار السلع والخدمات. (1)

وكذلك من أهم الأسباب الاقتصادية هو غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، والتي تنتهجها الدول الأوروبية وقد كان لها آثار عكسية، حيث أصبحت تسرع من وتيرة الهجرة السرية، وأسهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود. من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة، مما تسبب في زيادة سياسة الهجرة (...).

وكذلك استمرار التخلف الاقتصادي واستمرار تردي الأوضاع الاقتصادية العربية إضافة إلى اعتبار الوطن العربي سوقا استهلاكيا للدول الكبرى، ولا توجد له سياسات اقتصادية ولا خطط تنموية ناجحة نظرا لقلّة الدخل المادي للكفاءات، وعدم وجود تنظيم لسلم الرواتب يستند إلى أساس ثابت، بل يخضع ذلك لاعتبارات متعددة، منها اعتبارات ذاتية ومزاجية وغيرها، فكل هذا يخلق مهاجرا لا يثق بمصادر الرزق، حتى إن كانت من دول أوروبية. (2)

¹ - عبد الله علي عبو، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 65، (2016)، ص 191، 192.

² - ونيسة الحمروني الورفلي، مرجع سابق، ص ص 83-84.

المطلب الثالث: أنواع الهجرة غير الشرعية

1- اللجوء:

اللاجئ هو شخص: بسبب خوف له ما يبرره من أن يتعرض للإضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق، الدين، حملة لأية جنسية، أو العضوية في مجموعة اجتماعية خاصة، أو هو بسبب عدم حملة لأية جنسية، موجود خارج الدولة التي كان يقطن بها، والشخص يصبح لاجئاً عندما يستوفي المعايير الموضوعية في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، وهو الشيء الذي يقع بالضرورة قبل أن يكتسب الشخص الاعتراف الرسمي بكونه لاجئاً. (1)

ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والازاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الانسان، والعنف والإضطهاد.

لقد أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين.

ويعد اللاجئين فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما (في المقام الأول) مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. (2)

لقد طالبت الحكومات بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية اسباغ الحماية الدولية على من يستحقها، وعلى لحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري. (3)

¹ -فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب)، -جامعة الحاج لخضر باتنة-، 2011-2012، ص 21.

² -فايزة ختو، مرجع سابق، ص 40.

³ -فايزة ختو، نفس المرجع، ص 40.

2- التهريب البشري:

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة.

ويعني تهريب المهاجرين "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى".⁽¹⁾

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين وراغبي السفر بالطرق الشرعية أصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتست أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، حيث انتهزت مافيا "التسفير" الفرصة لممارسة الإتجار بالبشر.

فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنوياً بإجمالي أرباح نحو 4 مليارات دولار سنوياً.⁽²⁾

وللتهريب البشري "نشاط فردي" وآخر "مهني منظم" فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة وملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ، أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها

¹ - عثمان بالحسن محمد، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص ص 18-19.

² - هشام بشير، مرجع سابق، ص 171.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري. (1)

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية. (2)

فالتهريب البشري حسب مدير عام منظمة الهجرة العالمية "برونسون ماكينلي" هو انتهاك لقوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب. (3)

3- الهجرة القسرية:

"وهي اتخاذ فرد أو مجموعة أفراد وضعا معيناً إزاء الاتجاه المستند على تملك الاغتراب النفسي والمادي الاختياري الذي يولد ظاهرة الهجرة الارادية له"، أملا الاغتراب القسري أو الاجباري الذي يولد أجنة ظاهرة الهجرة القسرية في رحم المجتمع له هو الآخر "كروموسومات" خاصة به تتلاقى وتتحد مع مكونات فكرية وبيئية ومادية خاصة لها لتنتج القدرة والاقتدار لإزاحة الموسومين بالكرة من قبل جماعة معينة.

ورغم أن الهجرة كمفهوم عام تعني انتقال الناس من مكان لآخر، فقد ميز الباحثون بين الهجرة الخارجية أي خارج الوطن والهجرة الداخلية داخل الوطن (...).

¹ - عثمان الحسن محمد، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 19.

² - عثمان الحسن محمد، نفس المرجع، ص 19.

³ - سوسن حسين، "الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية"، (القاء مع: برونسون ماكينلي، مدير عام منظمة الهجرة العالمية)، السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006، ص 90.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

كما وتقرر أيضا حالة الهجرة القسرية التي تقع على الأفراد والجماعات رغم تشبثهم بالمواقع المتواجدين فيها هي متنافرة مع قوانين الضبط الاجتماعي والردع القانوني والأخلاقي والمصالح العليا، حيث تفرز تصدعا اجتماعيا وانتكاسا اقتصاديا وأمنيا وسياسيا ومدخلا لأزمات أو صراعات إقليمية ودولية. (1)

وتعريف الهجرة القسرية "**Forced Migration**": (هو انتقال الشخص من مكانه أو من بلده إلى مكان أو بلد آخر مضطرا بسبب ظروف قسرية أجبرته على ذلك وليس بمحض اختياره).

ومن أسباب الهجرة القسرية: هو الحروب المستمرة والصراعات المدمرة للأوطان والشعوب مثل الأوضاع في سوريا والعراق، أو بسبب الحروب المندرجة تحت النزاعات الطائفية نتيجة العرق أو الدين مثل ما يحدث في بورما وإفريقيا الوسطى...

وتأثير الهجرة الإجبارية على حياة الأفراد كبير جدا، فهناك عائلات بأكملها غرقت في البحر أثناء محاولة الهروب والوصول إلى أوروبا، وهناك عائلات غرق بعضها وتبقى البعض منها ليتجرع مرارة فراق من مات من أفراد عائلته. (2)

¹ - هشام عوكل، "مفهوم الهجرة القسرية"، (2014)،

تاريخ الدخول: 2019/06/03 [Created By Themexpose& Free Design Resource]

² - محمد سامح، "الهجرة القسرية والهجرة غير الشرعية والفرق بينهما" الرابط: 2018/06/04

تاريخ الدخول: 2019/06/07 [Maqarona.Net]

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في الأدبيات النظرية

المطلب الأول: نظرية الأمانة.

لقد تزايد الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة في محاولة لسد الفجوة والنقص النظري لهذه الظاهرة، حيث إنه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقدة وفردية، إضافة إلى تزايد الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية.

فمن خلال الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية نميز عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقرب تقرب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة.

تعتبر **نظرية الأمانة** (إضفاء الطابع الأمني) من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة **كوبنهاجن** في الدراسات الأمنية، ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال "**Oleweaver**" (مؤسس النظرية) المبكرة التي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية "

على تشكيل الفعل الأمني، التي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي للدراسات الأمنية (...)، بالنسبة (أول وايفر) التوجه نحو تحديد "**المشكلة الأمنية**"، يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الإطار المعرفي لأمانة، وهذا نظرا لكون المشكلة الأمنية هي نفسها موضوع الأمانة، بمعنى آخر هي القضية أو الشيء الذي سوف يعتبر كموضوع التهديد الفعلي أو المحتمل.⁽¹⁾ حيث يتمحور فحوى هذه النظرية حول سؤال ماذا يجعل من مشكلة معينة توصف على أنها مشكلة أمنية ؟

¹ - سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 169، (أبو ظبي 2012)، ص 29.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

في الواقع فإنّ المشاكل الأمنية هي التي تهدد سيادة واستقلال الدولة بطريقة سريعة ومأساوية، وبشكل لا تكون الإمكانيات العادية كافية لمواجهتها، مما يجعل الدولة مضطرة للجوء الى حق خاص، يكون محددا من طرف الدولة ذاتها ونخبها. (1)

تحديد المشكلة الأمنية إذن يتم من طرف الدولة وبالتحديد من طرف النخب أو أصحاب السلطة، وهذا من خلال الخطاب، أي أنّ قضية ما أو مشكلة معينة تعتبر كموضوع للتهديد عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف من هم موجودين في دائرة السلطة. (2)

فالهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية أي أنّ القضية أو المشكلة المؤمّنة تنتقل من مجال السياسة العادية على عالم "سياسة الطوارئ" أو الإستعجالات. (3)

وهو ما يلاحظ في قضية أمننة الهجرة في شمال المتوسط (دول شمال الأطلسي)، فيفضل الخطاب استطاعت النخب الأطلسية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته، فربط بين الهجرة والأمن، حيث أصبحت الهجرة التي كانت من حقوق الفرد ومن مقتضى الحريات الأساسية مصدر تهديد للأمن.

فكما قال والتر:

" إذا كانت الحرية مرغوبة، فيجب أن يكون الأمن مقبولا

" If freedom is wanted insecurity must be accepted"

وهنا أصبحت الهجرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية وقضية هامة، يحلها "ديدي بيغو" بطريقة جيدة لما يقول مقولة "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست

¹ – Barbara Delcourt, Theories De La Sécurité, (Bruxelles: Université Libre De Bruxelles, 2006/2007), P 59.

² – Ibid, P59.

³ – سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 27-28.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

فقط مجرد ملاحظة بل "قوة صيغة مضمون الكلام" هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة والتي تحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة. (1)

وبالتالي فإن الهجرة حسب المنظور الأوروبي تهدد هوية المواطنين الأصليين، (...) وفي هذه الحالة فإن المهاجر بصفة عامة وغير الشرعي على وجه التحديد يصطدم بثقافة المجتمع الذي هاجر إليه، فهذه المدرسة تبنت في البداية موضوع الهجرة الشرعية وأثرها على العلاقات المتوسطية-الأطلسية من خلال تبني النظرة الموسعة للأمن ومراعات التحولات الدولية وصولاً إلى أمانة هذا المفهوم استناداً إلى مفهوم الأمانة ل: أ. وايفر الذي جعل القضية في حالة استثنائية، وهو السبب الذي جعل أو أدى بحلف شمال الأطلسي إلى تبني خطاب أمني لقضية الهجرة غير الشرعية حتى تمكنه من أخذ القرارات والتدابير اللازمة لرفع حالة الطوارئ. (2)

المطلب الثاني: نظرية الطرد والجذب

قدم "دونالد بوج" نموذج نظري لتفسير الهجرة على أساس عملية الطرد والجذب، إذ يرى أنّ هناك مراحل متلاحقة في عملية الهجرة تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار في المكان الجديد، حيث تزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء وتعتمد على متوسطي العمر من البالغين وغير المتزوجين، ويكون عامل الجذب قويا في منطقة الوصول وتفقد المناطق المهاجر منها أمتيتها لديهم وتجذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي المهاجر إليها. (3)

تتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما القوية فتتجلى في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية

¹ – Barry Buzan, People, States And Fear: The National Security Problem In International Relations, (Great Britain: Wheatsheaf Books L T O 1983), P 20.

² – فايزة ختو، مرجع سابق، ص ص 56-57.

³ – ذكرى عبد المنعم، "الهجرة الخارجية تحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي"، الآداب، العدد 206، جامعة بغداد، (2013)، ص 587.

الفصل الأول ————— الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

كالتّمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، أمّا عوامل الجذب تتمثل في الزيادة المضطّردة على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية عينة من العمال. (1)

المطلب الثالث: نظرية التبعية

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ومتطورة ودول محيطية مختلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، هذا النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.

ويعتبر سمير أمين في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

وقد استطاع أ-بورتس "A. Portes" عام 1981 و س. ساسن "S.Sassen" عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا لتطورات لاتي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر. (2)

هذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط، كما تقوم باستغلال يدها العاملة، "الإختراق" يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل

¹ - فاطمة نوبيات، مرجع سابق، ص 48.

² - عياد محمد سمير، مرجع سابق.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الأنماط التقليدية، فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة. (1)

هذه الرؤية خصت الهجرة في بعدها الاقتصادي أما عن البعد الاجتماعي فيرى باري بوزان أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب).

وذلك عبر مسألتين الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة.

إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية. (2)

فالتطورات التي عرفها بالمركز ستعكس بدون شك على الأمن في الأطراف، وقد حددها الكاتب محمد عابد الجابري في كتابه "قضايا في الفكر المعاصر" في خمسة مجالات منها المجال السياسي، الاقتصادي العسكري، البيئي والاجتماعي، وفي هذا الصدد يولي الكاتب أهمية بالغة لما يسميه بـ: "الأمن الاجتماعي" (المجال الاجتماعي) في مجال علاقة المركز والأطراف، فهو يقول: "الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة...، ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها"، ويعتبر الكاتب الهجرة وما يسميه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة أهم قضيتين في هذا المجال.

فالهجرة من الجنوب إلى الشمال والكيفية الخاصة المتميزة بها تشكل خطرا على أمن دول المركز إذ تهدد هويتها الحضارية، أما التصادم الحضاري فهو غفي نظره أوضح ما يكون

¹ - غالية بن زيوش، "الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، -جامعة الجزائر-، 2005، ص 16.

² - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (ط2)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (2002)، ص ص 124-126.

الفصل الأول — الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بين الغرب والإسلام، نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، والتنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام إضافة إلى الجوار الجغرافي، ويقول الكاتب: "فإذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركزي وجزء من الأطراف على الأقل".⁽¹⁾

¹ - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، (ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 89-90.

ملخص الفصل الأول:

أثبت الواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم بالنظر لتغير طبيعة العلاقات بين الدول والذي أدى إلى تحول المفهوم التقليدي للأمن بظهور تهديدات أمنية جديدة تتجاوز المسائل السيادية حيث أصبحت لا حدود لها كالهجرة غير الشرعية والتي تتحكم فيها أسباب وعوامل عدة، وهي حسب المفوضية الأوروبية "كل دخول عن طريق البرد أو البحر، أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية، بواسطة وثائق مزورة أو منطقة الفضاء الأوروبي (الإتحاد الأوروبي)، بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات للحصول على تأشيرة" وهي تتحكم فيها عدة عوامل، لا يمكن حصرها في دول المنشأ فقط، وتجاهل دوافع الجذب في دول الاستقبال والتي من أبرزها الإنبهار بالحياة في الغرب، على مختلف المستويات والمراحل، دون أن ننسى العوامل الاقتصادية، نقص فرص العمل والعوامل الاجتماعية، والسياسية والمتمثلة في فشل الحكومات في إعداد برامج تنموية ناجعة بالإضافة إلى العوامل المحفزة الأخرى من تأثير الإعلام والقرب الجغرافي.

الفصل الثاني

طبيعة العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي

في مسألة الهجرة غير الشرعية

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

تكتسب السياسة الخارجية أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية، باعتبارها ناتجة عن تفاعل السياسات الخارجية للدول -حسب المنظور الواقعي- ومدى تأثيرها بمحيطها الدولي وعليه فإن دراسة السياسة الخارجية لدولة ما تسهل علينا فهم وتحليل سلوكها الخارجي.⁽¹⁾

وتحكم السياسة الخارجية عدة محددات داخلية وأخرى خارجية، وهو ما يؤكد "سنايدر" من خلال الإطار النظري الذي حدد فيه عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وركز في تحليله على تشخيص الدولة بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين واعتبارهم أحد أطراف النظام الدولي، حيث أكد أن السلوك الخارجي هو محصلة لعملية تفاعلية بين مجموعة من المحددات المتمثلة في المحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، والتي تشمل بدورها الموقع الجغرافي الذي يحدد أهمية الدولة، الثقافة، والرأي العام، طبيعة النظام السياسي، درجة التنمية الاقتصادية التي تعطي للدولة قوة، كما تلعب المحددات السيكولوجية والسياسية الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وتاريخية.

أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية.⁽²⁾

ودرستنا لمحددات السياسة الخارجية التركية من أجل معرفة كيف ساهمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو أثرت في سلوك صانع القرار التركي، حيث أن هناك علاقة تأثير وتأثر فوجود

¹ - ناصيف يوسف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، (ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي 1985)، ص ص 195-196.

² - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (ط 2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 105.

الفصل الثاني — طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

مجموعة من المحددات أو المتغيرات كالتغير السياسي والأمني والمقوم الاقتصادي هي من ساهمت في تفعيل دور تركيا الإقليمي كونها منطقة استراتيجية وبالتالي توسيع نفوذها على باقي المنطقة.

وأحسن مثال على ذلك هو الإتفاق الأوروبي التركي حول شؤون اللاجئين السوريين، فامتلاك تركيا لموقع جيوبوليتيكي وجيواستراتيجي متميز هو من جعلها تصبح دولة محورية إقليمياً وعالمياً.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية كمحدد للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المتغير الجيوسياسي

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ورسم سياستها الخارجية والداخلية، وطبيعة سلوكها، وتكمن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الدولة فيما يمنحه في ظروف معينة تستطيع الدولة أن تستثمرها لصالحها وفق القدرات البشرية المتاحة، ويذهب "راتزل" "Ratzel" إلى اعتبار أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول كما أكد موسيليني على العامل الجغرافي، عندما ألقى خطبته عام 1924 والتي جاء فيها: "ما كانت السياسة الخارجية أمراً مبتكراً، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية". (1)

وقد لعب الموقع الجيوسياسي دوراً بارزاً، كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية، وحدداً هاماً لسلوكها الخارجي، حيث تحددت الأهمية الاستراتيجية التركية في أغلب جوانبها، بالموقع الجغرافي المتميز والذي تشغله، وما ينطوي عليه ذلك التميز من مضامين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780,567 كلم² منها 24000 كلم² في أوروبا، و 756,567 كلم² في آسيا، ويبلغ طول حدودها 2753 كلم، منها 877 مع سوريا مع روسيا و 269 كلم مع بلغاريا، و 330 كلم مع العراق، و 450 مع العراق، و 454 كلم مع إيران، ويبلغ طول سواحيها 8333 كلم على البحر الأسود، 1577 كلم على البحر الأبيض المتوسط و 2705 و 172 كلم على الدردنيل، 90 كلم على بوسفور، 927 كلم على بحر المرمرة. (2)

¹ - أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (دط، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975)، ص 13.

² - إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء، القانونية، 2014)، ص 78.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

والملاحظ أن تركيا تتميز بموقع استراتيجي مهم في كونها تألف جسرا بأقصر طريق بين قارتي آسيا وأوروبا فهي بمثابة الجسر البري الذي يربط بين القارتين ويمثل حلقة وصل بين أغنى ثلاث مناطق نفطية في العالم هي قفقاسيا ورومانيا.

ومنطقة نفط الشرق الأوسط، كما ان تركيا تتحكم بالمضايق، والمجرى المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الأسود والدول المطلة عليه من جهة وبين البحر الأبيض المتوسط ودوله وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى، تتكون المضائق في كل من البسفور في الشمال الشرقي والدرديل في الجنوب الغربي، ويتوسطها بحر مرمرة، وتقع مدينة اسطنبول على البوسفور 16 ميل وبعرض ميل واحد أما الدردنيل فيبلغ طوله 25 ميلا وبعرض 2 ميلا إلى 5 ميلا في الشمال، ومن 4-5 ميل في الجنوب أما طول بحر مرمرة فيبلغ ميلاً. (1)

كما نجد أيضاً أن الدولة التركية قد منحها موقعها المتميز والحيوي فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدولي والتأثير فيها، فبإشرافها على مضيق البوسفور والدرديل، فهي تسيطر على الممر الملاحي للسفن بين البحرين الأسود والمتوسط، والمنفذ الوحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا وروسيا نحو الموانئ العالمية. (2)

وعند النظر في طوبوغرافية تركيا فنرى أن الجزء الأكبر من مساحتها تشكلها هضبة الأناضول التي يحيط بها سلسلة جبال بنطس الفاصل بينها وبين ساحل البحر الأسود والتي تمتد من الغرب إلى الشرق وبارتفاع حوالي 4000 م فوق سطح البحر. (3)

إن فعمقها الطوبوغرافي ومظهرها الهيدروغرافي اكسبها تنوعا في جغرافيتها من سهول وجبال وسواحل ووفرة مياه وشبكة واسعة من المجاري المائية والأنهار الداخلية، أو تلك التي

¹ - نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، (ط1، بغداد، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016)، ص 32.

² - Pascal Boniface, Atlas des Relation International, (paris unod, 1993), p 383.

³ - نهرين جواد شرقي العارضي، نفس المرجع، ص 32

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

تجتازها الى دول اخرى كالدجلة والفرات. ووفر لها كذلك إمكانية القيام بدور فعال ومحوري في محيطها، مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية.

يقول داوود أوغلو عن الموقع الجغرافي الذي أكسب تركيا تلك الهوية المتعددة الأبعاد، "تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكاناً فريداً باعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا وأوروبا يمكن تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في جهة واحدة موحدة، وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافياً أو ثقافياً بربطها بمنطقة واحدة، وتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثمة فهي تتحكم في منطقة نفوذها المباشر". (1)

المطلب الثاني: المتغير الاقتصادي

يعتبر المتغير الاقتصادي من بين العناصر الأكثر تأثيراً في صنع القرار الخارجي لتركيا، ويرجع ذلك لما يمثله من أهمية بالنسبة للدولة، وازدادت أهميته في العالم ما بعد الحرب الباردة مع انتشار أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي لذلك سنتناول في هذا المطلب مقومات القوة الاقتصادية التركية ومكانتها الاقتصادية

مقومات القوة الاقتصادية لتركيا:

يتسم الاقتصاد التركي بكل سمات الاقتصاد الإقليمي، ويعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذا يحتل المرتبة السادسة عشرة بين الدول ذات الاقتصاد الأقوى على مستوى العالم، وذلك في غضون ثماني سنوات، كما تضاع مؤشر دخل الفرد في تركيا، فقد كان في عام 2002م يقدر بمبلغ 3500 دولار أمريكي لكنه من خلال السياسة الاقتصادية الحكيمة وبقيادة حزب العدالة والتنمية فقد زاد دخل الفرد عام 2010م إلى أزيد من 10000. (2)

¹ - محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة المحددات والأبعاد"،

(ماجستير علوم سياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، 21 ديسمبر، 2016).

² - سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، (دط عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012)، ص54.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

وعلى الرغم من أن الجمهورية التركية، قد سعت ومنذ تأسيسها إلى اكتساب أسباب القوة، بما فيها القوة الاقتصادية، إلا أن نظام القبط المركزي الذي انتهجه، وساد خلال الستينات والسبعينات، بما يمنحه للدولة من حق في التدخل والسيطرة على الشؤون الاقتصادية، قد عرقل هذا المسعى، لذلك قامت تركيا بإصلاحات اقتصادية وهيكلية شرع فيها في الثمانينات على يد حكومة "تورغوت أوزال" وهدفها وضع حد لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، والتركيز على قوى السوق، مع تشجيع القطاع الخاص، وتحرير أسعار الصرف والفائدة، والوضع المالي العام، بالإضافة إلى إتباع سياسة مرونة معدل التبادل، ليبرالية نظاما لاسترداد، التركيز على التصدير، تشجيع الاستثمار ورؤوس المال الأجنبي، وإقامة مناطق تجارية حرة⁽¹⁾، وغيرها من الإجراءات التي هدفت إلى تفعيل وتقوية الاقتصاد التركي.

ويستمد الاقتصاد التركي قوته وحيويته وإمكانياته المستقبلية من عوامل عدة أبرزها:

1 - كون تركيا تحتل المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي.
2 - استطاعت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية أن تسجل نمواً جعلها تحتل ثاني أكبر دولة في العالم بنمو مقداره 11.5%، كما استطاعت أن تحافظ على متوسط نمو خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2008 في حدود 6% وهذا معدل نمو جيد خاصة أنه تزامن مع الأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها منذ عام 2006م، والتي قادت إلى حالات هبوط حاد في نمو العديد من دول العالم الصناعي.

3- تظهر الخطط التنموية والاقتصادية لتركيا تطلعه إلى تحقيق صادرات تصل إلى مليار دولار، وكذلك إيرادات تصل أيضاً إلى مقدار 500 مليار دولار، كما تخطط لتحتل موقع أحد الدول العشر الأولى اقتصادياً على مستوى العالم.

4- إجمالي الناتج المحلي تزايد بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 786 مليار دولار أمريكي في عام 2012م بعد أن كان 231 مليار دولار أمريكي في عام 2002م، كما ارتفع

¹- أحمد خليل الضبع، "الاقتصاد التركي"، السياسة الدولية، العدد 131، (جانفي 1998) ص 205.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى 10504 دولاراً أمريكياً عن مستواه السابق البالغ دولار أمريكي في نفس الفترة .

5 - تحتل تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج.

6- الوصول إلى المرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز، والثالثة في العالم في تصنيع الحافلات .

7- وصلت صناعة تركيا من السيارات إلى حد أن من بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فإن سيارة صنعت في تركيا.

8- تصاعد حجم التجارة الخارجية لتركيا لتبلغ نسبة نمو قاربت.

9- تضاعفت أربع صادرات تركيا من 36 مليار دولار عام 2002م لتصل عام 2008م إلى 132 مليار دولار . (1)

المطلب الثالث: المتغير السياسي والأمني

1- **المتغير السياسي:** المقصود بالمتغير السياسي هو الإيديولوجية أو الفلسفة السياسية للنظام في تركيا، حيث يعتبر مجلس الأمن القومي إمتداداً لهيمنة المؤسسة العسكرية باعتباره آلية نص عليها دستور 1982م وهو أعلى هيئة بعد رئيس الدولة، حيث يضم المجلس كل من رئيس الوزراء، رئيس الأركان، وزير الداخلية، وقادة الجيش، حيث يتخذ المجلس توصيات هي في حقيقتها قرارات ملزمة واجبة التطبيق، وينص الدستور على إعطاء هذه التوصيات الأولوية في منهاج عمل الدولة والحكومة.

¹ - لمحة عن تركيا، "حقائق وأرقام-التوقعات الاقتصادية"، 2015/02/15،

تاريخ الدخول: 2019/05/07

[<http://www.invest.gou.tr/ar-turkey/fatsandfigurespages/redirect.âje.aspx>]

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

ولقد أشارت النظرية الواقعية ⁽¹⁾ لأهمية القوة العسكرية في صياغة السياسات الدولية، وأنّ أيّ تغيير فيها يؤدي إلى بروز مظاهر جديدة على توجهات الدولة، باعتبارها سياسة خارجية تقوم على تعظيم المكاسب وفقاً للنموذج العقلاني.

وبالتالي يلعب الجيش دوراً مؤثراً باعتبار أنّ دور تركيا العالمي يتطلب بالضرورة توفر شرطين أساسيين: أحدهما، جيش قوي والآخر، إيديولوجية تربط تركيا بالغرب تحول دون ظهور إيديولوجيات وتيارات فكرية تتعارض مع ذلك الدور، ولا شك أنّ الغرب عمل على دعم المؤسسة العسكرية التركية وتأكيد هيمنتها على المجتمع التركي.

ولعل الدور الجديد الذي أراده أوزال تحت شعار "العثمانية الجديدة" يعني قيام تركيا بدور حيوي في محيطها الإقليمي ذلك يتطلب من الجيش أن يحافظ على قوته، وهو ما مهد لعلاقات استراتيجية مع إسرائيل ومزيد من الخضوع للهيمنة الأمريكية، ومع ملاحظة أنّ تفكك الاتحاد السوفياتي والعدوان الأمريكي على العراق، وضعف النظام السياسي العربي، كل ذلك جعل تركيا أكبر قوة في محيطها الإقليمي. ⁽²⁾

2- المتغير الأمني: إنّ القدرة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة زمن السلم، وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب. إنّ القدرة العسكرية لبلد ما، كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة تتحد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات. وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية. ⁽³⁾

¹ - عبد الناصر جندلي، التنظيم في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 138.

² - محمود دهام علي، "تركيا ما بعد العثمانية الجيش مراكز القوى"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 99، (سبتمبر 2000)، ص 18.

³ - أحمد داوود أوغلو، "العمق الاستراتيجي"، (ط2: قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص 48.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

بعد الولايات المتحدة (NATO) تتوفر تركيا على ثاني جيش في حلف شمال الأطلسي الأمريكية، ويعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجماً وكفاءةً، وقدرة القوة العددية للقوات المسلحة التركية الإجمالية عام 2008م بـ 850000 جندي.

فبعد أن حسمت تركيا توجهها السياسي نحو الغرب، عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية، التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو، ويتأتى هذا المسعى التركي من عدة دوافع، تتعلق بإنشغالها الأمنية، التي فرضها القرب الجغرافي من الإتحاد السوفياتي (سابقاً)، ورغبتها في أن تكون في مستوى المسؤولية، كحارس للجناح الجنوبي للناتو، بالإضافة إلى تقوية موقفها اتجاه أعدائها التقليديين: اليونان، العراق، سوريا.... إلخ، كما لا يمكن التغاضي عن طموحها في أن تصبح قوة إقليمية كبرى، وما لتدعيم قوتها العسكرية من ضرورة في تحقيق هذا الطموح.⁽¹⁾

وهو أمر يحتاج إلى خدمة متواصلة من خلال التسلح والتدريب مع جهات أخرى ذات رؤى متشابهة.

وطبقاً لهذه النظرة، فالجيش يمثل حالة بنيوية مستقرة ذات أهداف حددتها المرجعية الكمالية، وهو القوة المؤثرة والمهيمنة في المجتمع، وينزع إلى الانقلابات حينما يتعاضم خطر الدين، وهو القوة التي منحها الكمالية ثقته، فقد نجح في جعل تركيا خارج المخاطر العسكرية لحرب الخليج الثانية، ودعم إقامة علاقات استراتيجية مع إسرائيل، مما يعني حرص المؤسسة العسكرية على التجاوب مع التطورات الداخلية والخارجية لتركيا.⁽²⁾

فالجيش التركي له حضور مميز على الصعيد السياسي، وإن كان يدعي أنه لا يتدخل في السياسة وينفي وجود أي علاقة له مع أي حزب أو أي جماعة سياسية، إلى أنه في واقع الحال هو المهيمن والمحدد لسياسات تركيا.

¹ - إيمان دني، المرجع السابق، ص ص 80-81.

² - محمود دهام علي، المرجع السابق، ص 22.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

وثمة نقطة مهمة جدية بالإشارة تتعلق بدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، هذا الدور الذي يجسده رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ورسم له أحمد داوود أوغلو خارطة طريق للسياسة الخارجية في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي".... دور تركيا وموقعها في الساحة الدولية، وزاوج بين النظرية والتطبيق، وتحولت آراؤه وأفكاره لدور بلاده في الساحة الدولية إلى واقع يتجسد ويتشكل على الأرض، ليضيف إلى منظومة التغيرات الجوهريّة، والتطورات الإيجابية في الجمهورية التركية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الله غول عام 2002، وأوردوغان عام 2003، بعدا جديدا لدفع بلاده إلى مركز الأحداث في المنطقة، ويرجع الفضل في الصعود التركي الجديدة لجملة من التحولات الثقافية والسياسية والاجتماعية المهمة. (1)

كما يمكن عرض القدرات العسكرية التركية كما يلي:

1- القوات البرية:

تملك تركيا ما يقارب 17 لواء موزعا تضم حوالي 4205 دبابة قتال رئيسية و 650 عربة مشاة مدرعة و 3643 ناقلة جند مدرعة، 2883 قطعة مدفعية و 5813 مدفع هاون، أما معدات الدفاع الجوي تملك حوالي 1664 مدفع جو، و 897 صاروخ أرض-جو، 299 حوامة معاونة وهجومية منها (كويرا، وبلاك هوك)، وعدد من الطائرات بدون طيار.

2- القوات البحرية:

تضم القوات البحرية التركية 55.000 فرد، 378.700 احتياطي، و 13 غواصة، و 55 زورق دورية مقاتل، وسفينة زرع ألغام واحدة، و 25 كاسحة ألغام واحدة، و 8 سفن برمائية، 27 سفينة ومهام أخرى، و 16 حوامة مقاتلة معاونة بحرية و 3 حوامات مضادة للغواصات، و 3100 جندي مارينز.

¹ - طایل یوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، (مذكرة ماجستير)، - جامعة الشرق الأوسط-، 2013، ص 11.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

3- القوات الجوية:

أما القوات الجوية فتتكون من: 65.000 فرد، و 445 طائرة مقاتلة، 223 طائرة، و 40 حوامة. (1)

وانطلاقاً من الموقع الذي تحتله تركيا في التفكير الغربي-بوصفها إحدى ركائز مشاريعها الاستراتيجية في أكثر من منطقة في العالم-سعى الغرب إلى تطوير القدرة العسكرية التركية، والمشاركة في تخطيط مشاريعها الدفاعية والاستراتيجية.

إذ تعد تركيا ثالث أكبر المتلقين للمساعدات العسكرية الأمريكية، إذ بلغت قيمتها حوالي 708 مليار دولار خلال العقد الأخير، وهي أيضاً خامس زبون للسلاح الأمريكي بعد (السعودية، مصر، تايوان واليابان)، وقفزت مشترياتها إلى 7 مليارات دولار في الفترة بين 1984 إلى 1994. (2)

المطلب الرابع: المتغير العقائدي والتاريخي

لقد اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية على البعد الثقافي والديني، فمن ناحية رأى مؤسس الدولة الحديثة "أتاتورك" أن تركيا دولة أوروبية باعتبار قربها الجغرافي من أوروبا، وسعى الثقافة أوروبية في المجتمع التركي، أما الشعب التركي فله ثقافة عريقة ورثها من الإمبراطورية العثمانية وهي ثقافة إسلامية بالأساس لا يمكن عزلها عن الثقافة الإسلامية في المجتمعات العربية، حيث جمعت تركيا تاريخياً بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية.

وقد نجحت تركيا في استخدام البعد الثقافي والديني وحتى الحضاري في سياستها الخارجية في عهد حكومة العدالة والتنمية منذ عام 2002، من خلال مبدئ سياسة الأبعاد المتعددة ومبدأ حوار الحضارات الذين رفع شيعارهما الدكتور "أحمد داوود أوغلو" منذ توليه لوزارة

¹ - جميل عقيقي، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد، (الطبعة الدولية، الأهرام)، 2015/10/04

تاريخ الدخول: 2019/06-04. [http://www.digital..ahram.org.eg/makalat.aspx?aid=190]

² - أريك رولو، "تركيا ما بعد أتاتورك"، ترجمة بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد 79، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 1996)، ص 172.

الفصل الثاني — طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

الخارجية التركية منذ عام 2009م، وقد اعتمد "أوغلو" في ذلك على الإرث التاريخي والروابط الدينية والثقافية العميقة بين الشعب التركي والشعوب المجاورة، وهو ما سمي بالعثمانية الجديدة وتكريسا لذلك عملت تركيا على الانفتاح تجاه العوالم الأخرى. (1)

¹ - عبد الله تركماني، محددات السياسة الخارجية التركية، احوار المتدّن البينة: 2019/06/21م

تاريخ الدخول: 2019/05/3 [Www.m.ahewar.org]

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الإتفاق التركي الأوروبي مضامينه ودوافعه ومآلاته

المطلب الأول: مضامين الإتفاق الأوروبي التركي

أكثر من مليون مهاجر ولاجئ دخل الإتحاد الأوروبي بحرا من تركيا إلى اليونان منذ كانون الثاني يناير 2015 حسب احصائيات الدوائر التابعة لهم، فيما وصل نحو 132 ألف هذه السنة 2016 فقط، وترك عشرات الآلاف من هؤلاء عالقين في اليونان وأغلقت منافذ التوجه أمامهم. (1)

ولأن نسبة تتجاوز 80% من هؤلاء المهاجرين انطلقوا من الحدود التركية جاءت الطموحات التركية الأوروبية عالية للتخلص من عبء المهاجرين بعد إبرام الإتفاق الأوروبي التركي، ويعتبر هذا الإتفاق نقله مهمة للطرفين خصوصا على صعيد التعاون الاقتصادي والسياسي، بيد أن هذا الإتفاق شكل محنة كبيرة للاجئين ولاسيما السوريين الذين يشكلون الغالبية بينهم حيث أغلق باب الهجرة غير الشرعية أمامهم للوصول إلى الإتحاد الأوروبي. وقد تم توقيع الإتفاق بشأن اللاجئين في بروكسل بين رئيس وزراء تركيا أحمد داوود أوغلو ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، بعد أن وافق عليه جميع زعماء دول الإتحاد الأوروبي، وينص البرنامج المتضمن في الإتفاق، والذي يستهدف إعادة توطين 72 ألف لاجئ سوري في الدول الأوروبية، على تسعة بنود أهمها:

إعادة جميع المهاجرين "غير الشرعيين" الذين يصلون من تركيا إلى اليونان اعتبارا من 20 آذار/ مارس 2016 إلى تركيا، على أن تبدأ عمليات الترحيل في الرابع من أفريل، إلى جانب أن تمنع فتح مسارات هجرة جديدة نحو أوروبا من غير البوابة اليونانية لاسيما بوابتي إيطاليا وبلغاريا، أما على الجانب الأوروبي فمقابل كل سوري سيرحل إلى تركيا يسعى الإتحاد إلى استقبال لاجئ سوري نظامي بشرط أن لا يكون حاول العبور إلى أوروبا بطريقة غير

¹ - كاظم الموسوي، منحة اللاجئين في الاتفاق التركي الأوروبي، الوطن، (يومية سياسة جامعة عمان)، العدد 11908، 2016/03/22، ص 9.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

نظامية، ووفق حد أعلى لن يتجاوز 72 ألف لاجئ⁽¹⁾، كما سيسرع بإيصال المنحة المالية البالغة 3 مليارات يورو مخصصة لتحويل مشاريع تعالج الحاجات الإنسانية الأساسية للاجئين السوريين التركية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية والنقدية وتأمين الحاجيات الأخرى، وفي حال التزمت تركيا بالمعايير الأوروبية في انفاق هذا المبلغ للاجئين ستتم جدولته 3 مليارات أخرى تمنح لتركيا حتى نهاية 2017، وهي مخصصة لتمويل مشاريع تعالج الحاجات الإنسانية الأساسية للاجئين السوريين على الأراضي التركية، وفي حال التزمت تركيا بالمعايير الأوروبية في انفاق هذا المبلغ على اللاجئين، ستتم جدولته 3 مليارات أخرى تمنح لتركيا حتى نهاية 2018.

فتح خمسة فصول جديدة محظورة منذ سنوات بفعل "الفيتو" من قبرص وفاق الاتحاد على فتح خمسة فصول جديدة محظورة هو الفصل رقم 33 حول الموازنة، مع وعد بفتح المزيد من الفصول دون المساس بـ "مواقف الدول" في إشارة تطمينية للقبارصة اليونان.⁽²⁾ كما اشترط الاتحاد التزام أنقرة بالمعايير المنصوص عليها في خارطة الطريق لتحرير تأشيرة شنغن مع نهاية يونيو، فيما قبل الطلب التركي بدعم مساعي إقامة منطقة آمنة في الشمال السوري عبارة غامضة حيث لم تذكر مفردة المنطقة الآمنة صراحة وجاءت في ذيل الاتفاق.

يعد الاتفاق خطوة مهمة للتعامل مع مشكلة اللاجئين باعتبارها أولوية راهنة بالنسبة إلى الطرفين، ويفتح صفحة جديدة في العلاقات التركية-الأوروبية التي واجهت صعوبات خلال السنوات الماضية، ويلاحظ نزوع الطرفين لإعادة الاعتبار للتعاون الثنائي من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتجاوز القضايا الخلافية التي تحول دون ذلك.⁽³⁾

¹ - كاظم الموسوي، مرجع سابق، ص 11.

² - أماني السنوار، "هل ينجح الاتفاق التركي الأوروبي حول اللاجئين"، استخرج بتاريخ 2019/05/04.

تاريخ الدخول: 2019/05/21 [http://rawabetcenter.com/archives/23029]

³ - المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، تركيا والاتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير

الشرعية (أفريل 2016)، ص 3. تاريخ الدخول 2019/05/17 [www.dohainstitute.org]

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: دوافع الإتفاق الأوروبي التركي

1- دوافع تركيا:

أهم دافع هو: إعادة الاعتبار لسياسة التوجهات المتعددة.

ثمة عوامل أخرى ساهمت في التوصل إلى الإتفاق التركي-الأوروبي، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، اتبعت أنقرة سياسة خارجية متعددة الأبعاد والتوجهات قامت على مبدأ "صفر مشاكر" تجاه الجيران، والانفتاح على أكبر عدد ممكن من الفضاءات الإقليمية والدولية لتعزيز عوائدها الاقتصادية وخدمة مصالحها القومية.

ترى تركيا الإتفاق مع الاتحاد الأوروبي حول التصدي لأزمة الهجرة غير الشرعية بمنزلة إعادة الاعتبار لسياسة التوجهات المتعددة من جهة، وإعادة تفعيل مفاوضات الانضمام اليه من جهة أخرى، في ضوء تعثر سياستها في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز، وقد مثل إعفاء المواطنين الأتراك من الحصول على التأشيرة لدخول دول الاتحاد الأوروبي مطلباً رئيسياً للحكومة التركية منذ انطلاق المفاوضات بشأن أزمة الهجرة مع الاتحاد خلال القمة المشتركة التي انعقدت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، إذ ينطوي هذا البند على فوائد اقتصادية كبيرة لأنقرة نظراً لوجود خمسة ملايين عامل تركي في أوروبا.⁽¹⁾

كما يشكل هذا التقارب مع أوروبا رداً على انتقادات أحزاب المعارضة العلمانية والقومية التي تهتم حكومة حزب العدالة والتنمية بإهمال العلاقة مع أوروبا (...)، من جهة أخرى تسعى أنقرة من خلال الإتفاق إلى تأكيد وجودها كقوة أساسية لا يمكن الاستغناء عن دورها في حل متلف أزمات الإقليم بما فيها أزمة الهجرة غير الشرعية.

¹ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 4.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

2- دوافع أوروبا:

تتداخل أبعاد عدة في العلاقات التركية-الأوروبية، إذ تعد أنقرة اليوم أحد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية الأوروبية، ولا يمكن الحديث عن "الأمن الأوروبي" من دون التطرق للدور والتأثير التركي، فضلا عن أن تركيا عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتملك ثاني أكبر جيوشه بعد الولايات المتحدة، لذلك تدعو دول أوروبية عدة إلى الاعتماد على تركيا في مسألة ضبط الحدود والتعاون في مواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية، لا سيما أن تركيا تعد إحدى أهم الدول المصدرة للمهاجرين إلى أوروبا عبر اليونان، كما يتعاظم اقتناع لدى كثير من الدول الأوروبية بأهمية الدور التركي في مواجهة التهديدات الأمنية الجسمية التي تواجه الإتحاد، وفي مقدمتها تهديد تنظيم الدولة، والسلوك الروسي في سوريا وشبه جزيرة القرم، ومن ثم، فإن معالجة أبعاد المعضلة الأمنية في الإتحاد الأوروبي تحتاج إلى التعاون مع أنقرة في ظل مستويات الانفاق المنخفضة نسبيا على الأمن والدفاع في دول الإتحاد الأوروبي فضلا عن بتراجع نموها الاقتصادي، ولا تقل أهمية تركيا اقتصاديا بالنسبة للاتحاد الأوروبي حسب بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي يوروستات، فقد بلغ حجم الصادرات الأوروبية إلى تركيا خلال فترة كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2015 نحو 53.3 مليار يورو، وبلغ حجم الواردات الأوروبية من تركيا خلال الفترة نفسها 40 مليار يورو.⁽¹⁾

3- مآلات الإتفاق:

قد يساهم الإتفاق الأوروبي-التركي في إيجاد مقاربات لحل أزمة الهجرة غير الشرعية التي تحولت إلى أزمة سياسية داخلية في أكثر من دولة أوروبية، كما أنه قد يحقق منافع سياسية واقتصادية بالنسبة إلى تركيا الهادفة إلى إعادة تفعيل طلب انضمامها إلى أوروبا. ولكن انعكاسات الإتفاق السلبية على اللاجئين ستكون كبيرة، ولذلك تعرض الإتفاق لانتقادات كبيرة من الحقوقيين والناشطين في مجال الهجرة واللجوء ومنظمات حقوق الانسان،

¹ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 4.

الفصل الثاني ————— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

ولا تزال قضايا إشكالية عديدة موضع نقاش بالنسبة للرأي العام الأوروبي بسبب تعارض الانفاق من منظومة القوانين النازمة لمسألة الهجرة وحقوق اللجوء في دول الإتحاد والمعايير والقيم التي تتبناها بروكسل في مجال حقوق الإنسان.

إن هذا التضيق على وصول اللاجئين إلى مناطق آمنة قد يدفع كثير من منهم للبحث عن طريق أخرى للوصول إلى أوروبا (مثل شمال إفريقيا) في قوارب اصطاح على تسميتها "قوارب الموت" إن معظم مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا تتركز في مناطق فقيرة تعاني مشاكل اقتصادية وأمنية وتعليمية؛ مما يحول دون اندماجهم في تركيا ويحرمهم من مستقبل أفضل مقارنة بمزايا اللجوء في أوروبا، فضلا من أن أعدادهم كبيرة أصلا في تركيا.

ومنه فإن الإتفاق الأوروبي التركي لا يحل مشكلة اللاجئين إلا بشكل جزئي؛ إذا أنه معني باستقبال حد أقصى يبلغ 72 ألف لاجئ فقط، في حين أن أزمة اللجوء السوري وحدها تطل خمسة ملايين لاجئ في دول الجوار السوري، وفي مقابل مساعدات بقيمة 6 مليارات يورو، ووعدت لا تتحقق لتركيا بتحرير التأشيرة، تكون أوروبا قد أحكمت إغلاق الباب في وجه مئات الآلاف من اللاجئين ووفرت عشرات المليارات من تكلفة استيعابهم وإدماجهم وبرأت نفسها من أي مسؤولية تجاه معاناتهم وضياح مستقبل أبنائهم. (1)

¹ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 5.

الفصل الثاني ——— طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة غير الشرعية

ملخص الفصل الثاني:

تم التطرق في الفصل الثاني إلى طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي حول مسألة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال البوابة التركية باعتبارها منطقة عبور (ترانزيت)، ونظرا للموقع الجيوبوليتيكي الذي تتميز به تركيا وما تمتلكه من مقومات إقتصادية، كونها تؤلف جسرا لأقصر طريق بين قارتي آسيا وأوروبا فهي بمثابة الجسر البري الذي يربط بين القارتين، ويمثل حلقة وصل بين أغنى ثلاث مناطق نفطية في العالم، ونظرا لما تملكه من مقومات إقتصادية وعسكرية ومتغيرات سياسية وأمنية، برزت خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة (عبد الله غول) عام 2002 (وأوردوغان) عام 2003 ولاحظنا أنه لولا امتلاك تركيا لهذه المقومات والمحددات لما استطاعت أن تبرم الإتفاق الأوروبي التركي عام 2016، والذي يعتبر نقلة مهمة بالنسبة للطرفين خصوصا على مستوى التعاون الاقتصادي والسياسي، والذي يستهدف إعادة توطين 72 ألف لاجئ سوري في الدول الأوروبية وتقديم مساعدات مالية والتي بلغت 3 مليارات يورو، وإعفاء المواطنين الأتراك من رفع التأشيرة لدخول "تشنغن"، وقد حاولت تركيا توظيف ورقة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين في مواجهة الاتحاد الأوروبي، ومحاولة تحميل دول الاتحاد مسؤوليتها في المشاركة في مواجهة أزمة اللاجئين السوريين وعدم تحويل تركيا إلى دولة عازلة دون تحمل أي تكاليف.

الفصل الثالث

الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي

التركي

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تقييم الدور التركي والإتفاق الأوروبي التركي من خلال تعاملهما مع مسألة الهجرة غير الشرعية، بالتطرق إلى دور تركيا وآليات الإتحاد الأوروبي في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية الذي بات يؤرق الدول ونقد ما توصل إليه هذا الإتفاق وعبر هذه المعطيات سيتم تحديد السيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي حول مسألة الهجرة غير الشرعية وطرق الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

المبحث الأول: آليات الإتحاد الأوروبي والدور التركي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: آليات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

اعتمد الإتحاد الأوروبي على جملة من الإجراءات الأمنية المتطورة وعالية الدقة لمواجهة تهديدات الهجرة غير الشرعية المتمثلة في:

فرونتكس (Frontex): في سياق تحول الهجرة غير شرعية إلى قضية أمنية في أوروبا قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس الوكالة الأوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي والتي أصبحت تعرف بـ **فرونتكس "الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود"**، وكان قد تم تأسيس الوكالة في 2 أكتوبر 2004م، بهدف رئيسي هو دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالحدود الخارجية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير شرعيين وتوسع الإتحاد الأوروبي خاصة في أعقاب أحداث 11/09/2001م بدأت هذه الوكالة العمل بالفعل في أكتوبر 2006، وأسس مركزها الرئيسي في وارسو تمثلت مهمتها الرئيسية في حراسة الحدود لاسيما ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء. (1)

2- **الأوروفورس (Euro force):** تتكون من قوة برية تعرف بـ **"Force euro"** وأخرى بحرية أيضا اختصارا بـ **"Euro force"**، وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، تتكون قيادة الأوروفورس من القوات البرية والبحرية وكل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا مهمتها حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك **"(C J T F) Combined Joint Task Force"**. (2)

¹ - محمد مطاوع، "الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، 2016،

تاريخ الدخول: 2019/05/27 من الموقع: <https://www.google.dz/url>

² - لدمية فريجة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، (الهجرة غير الشرعية أنموذجا)، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، -جامعة محمد خيضر بسكرة-، 2019-2010، ص 45.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

3- الأوروبية للشرطة (Cepol): هو الجهاز تابع للاتحاد الأوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر من عام 2005م بموجب القرار (Jai/681/2005)، يقع مقرها في برامشيل (Bramashill) في المملكة المتحدة، تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوروبا وتهدف إلى تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة وتنمية قدرات أجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مسايرة مختلف التهديدات والأخطار، وهي تعني أكثر بالأخطار العابرة للحدود التي تعتبر تهريب المهاجرين أحدهما، ولكي تؤدي هذا الدور فإن هذه الكلية تنظم مئات العمليات في مجالات مختلفة كانت هذه الكلية لا تتمتع بصلاحيات التدخل الميداني المباشرة في مجال تهريب المهاجرين، إلا أنها تقدم اسهاما فعالا من خلال ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود. (1)

4- اليوروبول: تعد منظمة الشرطة الأوروبية مسؤولية عن حفظ الأمن في أوروبا عن طريق تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الأوروبية في مختلف المجالات التي يفرض أنها تهدد الأمن مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية، حيث تتولى هذه المنظمة في مجال مكافحتها غير الشرعية بتنسيق التحركات والتحقيقات حولها التي تتم على مستوى الإتحاد الأوروبي ودعم فرق البحث المشاركة مع احترامها لمبدأ سيادة كل دولة أوروبية بخصوص إجراءات القبض والتفتيش والمطاردة للمهاجرين غير النظاميين، هذا ولقد قادت اليوروبول منذ 2010م العديد من العمليات الهادفة إلى محاربة عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين. (2)

5- نظام المعلومات تشنغن: اتحد الإتحاد الأوروبي بمبادرات لرقمنة نظام مراقبة الحدود بهدف مراقبة حركة التنقل عبر الحدود ومنع التهديدات الأمنية الخارجية، وقد تم دمج تكنولوجيا

¹ - خديجة بركة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، -جامعة محمد خنصر بسكرة-، 2013-2014، ص 88.

² - محمد هزاط، الإدارة الأوروبية لقضية الهجرة غير الشرعية قراءة تقييمية للمقاربات والحصيلة، استخرج يوم

2018/06/20

تاريخ الدخول: 2019/07/20 [http://www.maspolitique-om/masindexphp?option=com]

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

المعلومات والاتصالات في مجال على مستويين اثنين على الأقل، ففي المستوى الأول استعملت هذه التقنيات لتعزيز الأمن وتحسينه على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، ويعد نظام تشنغن للمعلومات (Schengen Information System-Sis)، والنظام المتكامل للمراقبة الخارجية (Sive) والذي تكون من الحروف الأولى لاسم النظام بالغة الاسبانية، أما المستوى الثاني فقد تضمن نشر أنواع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإخراج (Exermalisation) مراقبة الحدود خارج محيط الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾، أما على المستوى الداخلي فإن اتفاق تشينغن يعني التفتيش على هويات الأشخاص، حرية التنقل داخل الدول الأعضاء في الإتحاد بدون جواز سفر.⁽²⁾

وفي إطار الاستراتيجية الثانية اعتمد مجلس الإتحاد الأوروبي 2004م نظام معلومات التأشيرة (Visa Information System-Vis) وهو نظام يهدف إلى تسجيل المعلومات البيومترية لطالب التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء، ويعد نظام التأشيرة المتكامل للمراقبة الخارجية (Sive) اليوم من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا، والتي تهدف إلى مسح المناطق البحرية الاسبانية المستهدفة من قبل المهاجرين غير النظاميين، وعليه فاتفاقية تشينغن لم تقدم تسهيلات لشعوب الدول الأوروبية فقط وإنما أدت أيضا إلى تشديد سياسات الهجرة.⁽³⁾

المطلب الثاني: الدور التركي

عرفت تركيا كمحطة عبور (ترانزيت) للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية إلى بلدان غرب أوروبا، وذلك أنها تستقبل الآلاف من المهاجرين من أفغانستان وإيران

¹ - سعيد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار المحاربة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، رؤيا استراتيجية"، يونيو 2013، ص 105.

² - خديجة بركة، مرجع سابق، ص 78.

³ - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

والعراق وباكستان ودول آسيوية أخرى ممن يرغبون في الهجرة إلى البلدان الأوروبية الغنية، بحثا عن فرص العمل في إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا وغيرها.

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد المهاجرين غير النظاميين، الذين قدموا إلى تركيا قد أخذت في ازدياد مضطرد خلال الفترة 1997-2001م (من 28.000 إلى 92.000 مهاجرا)، ثم بدأت في الانخفاض التدريجي نتيجة لضغوط لدول الإتحاد الأوروبي على تركيا، للسيطرة على الهجرة غير المشروعة.

ويمكن تعريف هجرة الترانزيت بأنها هجرة مؤقتة إلى دولة معينة، عن طريق دولة أخرى وفي حالة تركيا، نجد أن المهاجرين غير الشرعيين يتخذونها معبرا إلى بعض الدول الأوروبية مثل: اليونان وإيطاليا وفرنسا.

وتشير الإحصاءات التركية إلى أن هنالك أكثر من 450.000 مهاجر غير شرعي قد دخلوا تركيا خلال الفترة 1995-2003م بمتوسط سنوي مقداره 50.000 مهاجر، معظمهم دخلوا تركيا بطرق غير مشروعة، وقليل منهم قد دخلوا البلاد بصورة نظامية⁽¹⁾، وفي صورة تداعيات الأزمة السورية ومنطقة الشرق الأوسط التي خلفت أكبر موجة هجرة ولجوء بعد الحرب العالمية الثانية.

أصبحت تركيا أكبر ممر بري للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر اليونان المخترقة من قبل تركيا، خاصة بعد وصول أكثر من مليون مهاجر إلى الأراضي التركية مستغلة لذلك تركيا موقعها الجغرافي من أجل ابتزاز الأوروبيين والضغط عليهم عبر فتح الحدود للمهاجرين، بل حتى التهديد بإغراق أوروبا باللاجئين والمهاجرين، هذا ما جعل الدول الأوروبية تراهن على الدور التركي للحد من الهجرة غير الشرعية⁽²⁾، عبر عقد اتفاق مقابل حصول تركيا على بعض المكاسب.

¹ - عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص: 55.

² - فاطمة نوبيات، مرجع سابق، ص80.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

لقد أمضت تركيا عام 2018 بسجل حافل بالمبادرات الإقليمية والدولية، والدبلوماسية والسياسات الخارجية القائمة على مبدأ "الإنسان أولاً" مستهدفة بذلك تعزيز السلام، والاستقرار الرفاه المنطقة في المنطقة وفي العام أجمع.

ولعبت تركيا دوراً ريادياً في الساحتين الإقليمية والدولية خلال العام الجاري، بفضل "المبادرة والدبلوماسية الإنسانية" التي تتبعها، والسياسات الخارجية التي تنتهجها والقائمة على مبدأ "سلام في الوطن، سلام في العالم".

كما يمكن رؤية الموقف الإنساني لتركيا في جهودها الكبيرة التي تبذلها لمكافحة الهجرة غير الشرعية، واستضافتها عددا كبيرا من اللاجئين على أراضيها.

وفيما يخص عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي تواصل تركيا العمل على تحقيق أهدافها الإستراتيجية فيما يخص الحصول على العضوية الكاملة لدى الإتحاد، وذلك بما يتوافق مع مبادئها ومصالحها على الصعيدين القومي والدولي. (1)

المطلب الثالث: نقد الإتفاق الأوروبي التركي بشأن الهجرة واللجوء

بموجب القانون الدولي للاجئين هم الأفراد الذين:

- خارج بلدهم التي يحملون جنسيتها أو محل إقامتهم المعتادة.
- لديهم خوف له مبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو انتماءهم إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائهم.
- غير قادرين أو ليس لديهم الرغبة في الاستفادة من حماية ذلك البلد أو العودة إلى هناك خوفاً من الاضطهاد (2).

¹ - "الإنسان أولاً"، "سجل تركيا 2018 حافل بالمبادرات العالمية"، 2018/12/29

تاريخ الدخول 2019/04/15 من الموقع: <http://www.gg.com.tr>

² - أمجد طه، اللجوء بين القانون والأرقام، البيان، الإمارات، العدد، 12892، 2016/10/5، ص26.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

وبالنظر إلى الإتفاق الأوروبي التركي نجد أن أساس شرعية الإتفاق بموجب القانون الأوروبي والقانون الدولي هو افتراض أن تركيا بلد ثالث آمن، حيث لم تتم إعادة اللاجئين منها إلى سوريا بطريقة غير شرعية، ولكن من الناحية العلمية أوروبا ليس لديها خيار سوى التعامل مع تركيا بوصفها سياج قانوني وآمن للفرارين السوريين، أما البديل الآخر الوحيد فهو استيعابهم في أوروبا⁽¹⁾.

من خلال بنود الإتفاق اتهمت منظمة العفو الدولية الزعماء الأوروبيين بالنفاق بسبب الإتفاق وعلقت بأنه أخفق في التستر على تصميم الإتحاد الأوروبي الذي لا يلين في التوصل من أزمة اللاجئين العالمية، إذ قال **جون دالهيوسن** مدير شؤون أوروبا وآسيا الوسطى في المنظمة أن الوعود التي أطلقتها الإتحاد الأوروبي باحترام القوانين الدولية الأوروبية والتقيد بها تبدو كغلاف من السكر على حبة سم السيانيد الذي أجبر مبدأ حماية اللاجئين في أوروبا على إجتراعه، وأصناف أن الضمانات بالإحترام الكامل للقانون الدولي لا تتماشى مع إعادة كل المهاجرين غير النظاميين الذين يصلون إلى الجزر اليونانية إلى تركيا اعتباراً من **2016/03/20**، وقال **دالهيوسن** أن تركيا ليست بلداً آمناً للمهاجرين واللاجئين، مضيفاً أن أي اتفاق من شأنه إعادة المهاجرين مبني على هذه الفرضية يكون معيباً وغير قانوني وأخلاقي⁽²⁾.

كما أن الإتفاق عقد وظلت نقاط منه قائمة ومقلقة وخطيرة بحسب كثير من القادة الأوروبيين مع دولة متهمة بنزعة استبدادية في الحكم سواء فيما يتعلق بالحرب على سكانها الأكراد أو فيما يتعلق باحترامها حرية الرأي في ظل التضيق الكبير على وسائل الإعلام فتركيا ليست بلداً آمناً على اللاجئين والمهاجرين وأية عملية لإعادتهم بناءً على ذلك ستكون

¹ — فيلدمان، نواه، ما وراء الاتفاق الأوروبي التركي الأخير حول اللاجئين"، **الوطن**، يومية سياسية جامعة، عمان، العدد 11900، 14 مارس 2016، ص 9.

² — أمجد طه، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

معيبة وغير قانونية أو أخلاقية، وهو ما يفضح ازدواجية المعايير التي تمارسها الدول الأوروبية وما يكشف عمليا تناقضات إدعاءاتها بحقوق الإنسان والقوانين الدولية الإنسانية⁽¹⁾. من جهتها نددت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بتحول مراكز استقبال المهاجرين في اليونان إلى مراكز احتجاز بموجب الإتفاق الموقع بين الإتحاد الأوروبي وتركيا وقامت بتعليق بعض نشاطاتها في هذا البلد وصرحت المفوضية في بيان "كنا حتى الآن ندعم السلطات في الجزر اليونانية حيث يتم استقبال وتسجيل ومساعدة المهاجرين واللاجئين، ولكن بموجب الإتفاق الجديد تحولت هذه المواقع إلى مراكز إحتجاز مضيضة بناء عليه وعملا بسياسة المعارضة للتوقيف الإلزامي قمنا بتعليق نشاطاتنا في كل المراكز المغلقة في الجزر اليونانية".

كما قررت المفوضية "تعليق المهاجرين إلى هذه المراكز، إلا أنها ستبقى على نشاطاتها الإعلامية والمراقبة لضمان، احترام حقوق اللاجئين".

وأعربت المفوضية على القلق إزاء البدء بتطبيق الإتفاق الموقع بين تركيا والإتحاد الأوروبي قبل توفر الضمانات الضرورية في اليونان في الوقت الحالي، حيث ليس لديها قدرة استيعاب كافية في الجزر من أجل تقييم طلبات اللجوء بشكل صحيح ولا لتأمين الظروف المواتية لاستقبال الوافدين بشكل لائق بانتظار درس ملفاتهم.⁽²⁾

كما أن الدول الأوروبية في اتفاقها هذا وتنازلاتها لا تستر مشاركتها في المآسي الحاصلة وفي الحروب التي كانت ومازالت سببا رئيسيا في الهجرة غير الشرعية وطلب اللجوء.

¹ - فيلدمان نواه، مرجع سابق، ص 10.

² - وكالات، "الأمم المتحدة تندد بتحول مخيمات المهاجرين لمراكز احتجاز"، **الوطن**، يومية سياسية، جامعة عمان، العدد 11909، 23-05-2016، ص 10.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي حول مسألة الهجرة غير الشرعية

تعتبر السيناريوهات من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية، ويعتبر "هيرمان كان" **Hermann Kahn** أول من أشار إلى استخدام السيناريو في التخطيط عندما كان في مؤسسة **"Rand"** خلال عقد الخمسينيات، كما استخدم السيناريو كمصطلح لربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الاستراتيجية ثم تطورت بعدها دراسة السيناريوهات. (1)

السيناريوهات لا تعني مجرد أوصاف للمواقف المستقبلية بالنسبة لموقف حالي معين، ولكن لما قد يحدث في المستقبل في حالة إذا ما تم اتخاذ قرارات معينة، أو حدثت أحداث معينة، وبالتالي فهي مفيدة للغاية في صناعة القرار من حيث توضيح وتقليل مستوى عدم اليقين. (2)

وفيما يخص الأدوات المنهجية لدراسة المستقبلات، فقد كثرت أساليب هذه الدراسات والتي لا تقدم وصفا دقيقا للمستقبل بقدر ما تساعد على تجنب الأخطاء والأضرار الوارد حدوثها مستقبلا، ويعتبر السيناريو واحد من بين العديد من منهجيات هذه الدراسات وأكثرها استعمالا. والسيناريو **"Scenario"** والسيناريو هو: "عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقا من وضعها وحالتها الراهنة وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر". (3)

ولقد تعددت الدراسات حول مفهوم الاستشراف، وفي كثير من الأحيان واجهت اختلافات كثيرة بين الباحثين للدلالة على دراسة المستقبل، وكان هذا نتيجة لعدة عوامل على رأسها قلة

¹ - ضياء الدين زاهر، "الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات"، (ط1، القاهرة، مركز الكاتب للنشر، 2004)، ص 112.

² - ضياء الدين زاهر، نفس المرجع، ص 113.

³ - حسين قادري، "العولمة والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني"، عالم التربية، العدد 17، (2007)، ص 289.

الفصل الثالث ————— الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

المحاولات العربية في هذا المجال، والتي اقتصرت في مجملها على الترجمة، مما أدى في بعض الأحيان إلى عدم تطابقها مع مرادفاتھا الأصلية.

وفيما يخص مفهوم الاستشراف (Prospective) نجد أنه: "عبارة عن عملية متواصلة عبر الزمن ليس القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به بقدر ما تهدف إلى اكتشاف البدائل المستقبلية المختلفة ثم توفير الوسائل والقدرات التي يمكن أن تحدث تغيرا في هذه البدائل، بما يخدم المصلحة الوطنية للوحدة السياسية".⁽¹⁾

وعليه سنحاول استشراف مستقبل الإتفاق الأوروبي التركي وذلك من خلال السيناريوهات

التالية:

المطلب الأول: السيناريو الإيجابي

سعت الحكومة التركية جاهدة للوصول إلى الإتفاق الأوروبي التركي لتخفيف الأعباء الكبيرة التي تضغط على اقتصادها، حيث أعلنت الحكومة التركية على إنفاق ما يقارب 6 مليارات دولار على 2 مليون لاجئ على أراضيها منهم 1.7 مليون سوري و 300 ألف عراقي، ويشير محللون إلى أن الرقم الحالي قد وصل إلى 7.5 مليار لغاية تشرين الأول أكتوبر الفائت و 10 مليارات دولار في الوقت الحالي مع وجود ما يقارب 2.6 مليون لاجئ على الأراضي التركية.

هذا العدد الضخم من اللاجئين بالموجودين في تركيا والذي يعتبر الأكبر في العالم ترافق مع آثار إيجابية عززت الإقتصاد التركي من خلال الإنفاق الاستهلاكي.

ووفقا للمحللين وبعض المسؤولين الحكوميين ظهرت هذه الآثار جزئيا من خلال نمو ملحوظ في الربع الثالث من العام الفائت بالإضافة لتوقعات اقتصادية إيجابية لهذا العام، حيث أن المهاجرين قد قاموا خلال السنوات الماضية بشراء كمية ضخمة من السلع الاستهلاكية

¹ - حسين بوقارة، "الإستشراف في العلاقات الدولية مقارنة منهجية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 21، (جوان 2004)، ص 187.

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

مثل: البرادات ومعدات الطهي، والسلع الغذائية مثل: الخبز والزيت وغيرها بالإضافة إلى مواد البناء.

في المجمل إذ ما أخذنا هذه الآثار الإيجابية مجتمعة مع مبلغ المساعدات الذي سوف تتلقاه تركيا والبالغ 6.6 مليار يورو، سنجد أن ذلك ينعكس إيجاباً على مخرجات الاقتصاد التركي، ولهذا قبلت تركيا بعودة اللاجئين من اليونان، وكانت حريصة جداً على إتمام هذه الصفقة.

حيث كشف تقرير لصحيفة ألمانية عن عزم الإتحاد الأوروبي على تمديد اتفاقه مع تركيا بشأن استعادة اللاجئين، ومنح أنقرة 3 مليارات يورو 3.7 مليارات دولار جديدة حسب ما نصت عليه هذه الإتفاقية.

وذكرت صحيفة زود دويتشه تسايتونج الصادرة الخميس أن تركيا ستحصل من المفوضية الأوروبية على دفعة مساعدة مالية جديدة بقيمة 3 مليارات يورو، تمثل الدفعة الثانية من 6 مليارات يورو تقرر حصولها عليها بموجب الإتفاقية، وحصلت على حصة أولى مماثلة في العامين الماضيين. (1)

المطلب الثاني السيناريو السلبي:

إن العدد الكبير للاجئين قد ترافق مع آثار سلبية أهمها:

1- التضخم: والمتمثل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والإيجارات بشكل خاص في المناطق التي يقطنها اللاجئين، حيث تشير الدراسات إلى ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة 9.58% في تركيا بشكل عام و10.67% في المناطق الحدودية بشكل خاص.

ومن أهم الأسباب هو أن جزءاً كبيراً من اللاجئين لا يزال مستهلكاً فقط حتى وقت قريب.

¹ - الآثار الاقتصادية للإتفاق - أوروبا 2016/03/20 استخرج يوم: 2019/07/04 [worldnews.www.bbc.com]

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

2- ارتفاع نسبة البطالة: بسبب العمالة في السوق السوداء من ناحية، والتي قدرت بحوالي 300.000 شخص يعمل بشكل غير رسمي، وانخفاض أجور اللاجئين من ناحية أخرى والتي دفعت نسبة من العمالة التركية إلى الخروج من سوق العمل.

ويواجه الاقتصاد التركي تحديات انخفاض العملة المحلية، حيث تراجعت الليرة خلال اليومين الماضيين لمستوى قياسي منخفض مقابل الدولار بفعل تجدد مخاوف بشأن قدرة البنك المركزي على مواجهة التضخم، بعد تقرير ذكر أن الرئيس رجب طيب أردوغان كثف انتقاده للسياسة النقدية، ولامست الليرة خلال تعاملات أمس أدنى مستوى على الإطلاق عند 15، 4.06 ليرة للدولار. وانخفضت الليرة بنحو 6% مقابل الدولار منذ بداية العام الحالي لتسجل رابع أسوأ أداء بين 26 عملة في الأسواق الناشئة، حيث شعر المستثمرون بالقلق من التضخم الذي سجل معدلا في خانة العشرات، علاوة على الإجراءات التي يرونها غير كافية على صعيد السياسات. (1)

¹ - الشرق الأوسط، " جدل في أوروبا حول استكمال تمويل تركيا للحد من الهجرة غير الشرعية"، 07/ أبريل/ 2018 تاريخ الدخول: 2019/05/25 [www.google.com/amp/s/m.aawsat.com/hom/article]

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

المطلب الثالث: السيناريو التوافقي

وقال مفوض الهجرة بالإتحاد الأوروبي ديميتري أفرامو بولس للصحيفة "إن تركيا أوفت بالتزامها في الإتفاقية بتقليص أعداد طالبي اللجوء القادمين لأوروبا لحد كبير".

ونقلت زود دويتشه تسايتونج عن يوهان هان مفوض دول الجوار بالإتحاد الأوروبي حثه الدول الأعضاء بالإتحاد على الوفاء بالتزاماتها المالية، لمواصلة حصول أوروبا على هذا الدعم الذي لا غنى لها عنه من تركيا وأوضح هان أن "هذه المساعدات لن تذهب للدولة التركية، إنما ستذهب بشكل مباشر لمساعدة ثلاثة ملايين لاجئ يعيشون بتركيا، ومنح نصف مليون طفل لاجئ هناك فرصة التعليم".

كما كشفت وزارة الداخلية التركية على أن عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الوصول إلى الإتحاد الأوروبي من تركيا قد انخفض بنسبة 17.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كما حدث انخفاض كبير بأعداد السوريين العابرين من خلال تركيا 55% بينما ارتفع عدد الأشخاص الذين تم ترحيلهم بنسبة 79% من الباكستانيين و70% من الأفغان.

وخلال الزيارة التي قام بها نائب وزير الخارجية اليوناني ماركو بولاريس إلى اسطنبول الشهر الماضي قال: "لقد شاهدنا زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة القادمة من تركيا، سواء بحرا أو برا خلال عام 2019 وصلت إلى 37%" وأضاف "نعترف بأن تركيا تقوم بجهود كبيرة للسيطرة على تدفقات المهاجرين وبشكل خاص هي تتحمل عبء اللاجئين القادمين من مناطق النزاعات المسلحة" وأضاف "نحن نأمل في أن الإجراءات التي تم الإتفاق عليها بشأن تبادل المعلومات والتعاون على معالجة شبكات التهريب، سوف تسهم في تحقيق هذا الهدف المشترك". (1)

¹ - تركيا: توقيف 80 ألف مهاجر ولاجئ حاولوا عبور الحدود باتجاه أوروبا منذ بداية 2019، 2019/05/03

تاريخ الدخول: 2019/06/02 [www.infomigrants.net/ar/post/16688]

الفصل الثالث — الإطار التقييمي والسيناريوهات المستقبلية للإتفاق الأوروبي التركي

ملخص الفصل الثالث:

تم التطرق في الفصل الثالث إلى أهم الآليات التي اعتمد عليها الإتحاد الأوروبي كمحاولة للتقليل من التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية، مثل وكالة فرونتكس "Frontex" لحماية الحدود.

والأوروفورس "Euroforce" وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية، مهمتها حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، والكلية الأوروبية للشرطة التي تعنى أكثر بالأخطار العابرة للحدود مثل "تهريب المهاجرين" من خلال شبكة تعليمية إلكترونية تقدم ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود.

وكذلك نظام "تشنغن" للمعلومات الذي يلغي التفتيش على هويات الأشخاص وحرية التنقل داخل الدول الأعضاء.

وبدورها تركيا عرفت كمحطة عبور ترانزيت للمهاجرين، حيث بعد وصول أكثر مليون مهاجر إلى الأراضي التركية، استغلت بذلك تركيا موقعها الجغرافي من أجل ابتزاز الأوروبيين عبر فتح الحدود للمهاجرين، مما دفع الإتحاد الأوروبي لعقد الإتفاق مع تركيا، هذه المعطيات فرضت ثلاث سيناريوهات لمستقبل الإتفاق الأوروبي التركي، السيناريو الإيجابي، حيث انخفض عدد اللاجئين بنسبة 98% عام 2017، نظرا للمجهودات التي بذلتها الحكومة التركية لتخفيف الأعباء الكبيرة التي تضغط على اقتصادها.

والسيناريو السلبي من خلال التضخم وارتفاع نسبة البطالة.

والسيناريو التوافقي بالعمل على تنسيق الجهود بين الطرفين من أجل التصدي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فمن المستحيل حل هذه المشكلة من طرف تركيا وحدها.

خاتمة

خاتمة:

لقد ساهمت الفصول الثلاثة من هذه الدراسة في الإجابة عن الإشكالية المطروحة باختبار الفرضيات الموضوعية، والمتعلقة بـ: الاتفاق الأوروبي التركي عام 2016م، الذي يعتبر نقلة مهمة بالنسبة للطرفين خصوصاً على مستوى التعاون الاقتصادي والسياسي، والذي يستهدف إعادة توظيف 72 ألف لاجئ سوري وتقديم مساعدات مالية بلغت 3 مليارات يورو، وإعفاء الموظفين الأتراك من رفع التأشيرة لدخول "تشنغن"، ومحاولة تركيا توظيف ورقة المهاجرين غير الشرعيين لمواجهة الإتحاد الأوروبي بتحمل دولة المسؤولية في مواجهة والتصدي لأزمة اللاجئين السوريين وعدم تحويل تركيا إلى دولة عازلة، دون تحمل أي تكاليف.

وفي محاولة لتحليل الإشكالية: نجد التأثير الواضح للهجرة غير الشرعية على السياسة الخارجية التركية، في ظل مجموعة المحددات والمقومات التي تمتلكها تركيا، فلولا وجود هذه المحددات والمقومات لما نجحت تركيا في توظيف مسألة الهجرة غير الشرعية بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية والحيوية، دون أن ننسى دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة والحد من الهجرة غير الشرعية.

لنصل في الأخير إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- إن لتدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعية على المدى القصير على اقتصاد دول الإتحاد الأوروبي، ناتجة عن أعباء استقبال هؤلاء أو ترحيلهم. لكن في المقابل لهذه الهجرة آثار إيجابية على المدى الطويل خاصة أنها الحل لمشكلة الشخوخة التي تشكل إحدى المشاكل الديمغرافية التي تعانيها أوروبا وتؤدي إلى انخفاض هائل في اليد العاملة.

- سيؤدي اضعاف إتفاقية "تشنغن" أو إلغاؤها إلى تقييد حرية حركة الأشخاص، وسيكون مقدمة للحد من حركة البضائع، فالتوجه الحالي هو إعادة النظر في الإتفاقية الأوروبية التركية والعمل على تحسينها ريثما يتم إيجاد حل لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- بالنسبة لتركيا قامت بتوقيف 80 ألف مهاجر ولاجئ حاولوا عبور الحدود باتجاه أوروبا منذ بداية 2019م بشكل غير شرعي سواء عن طريق البر أو البحر.
- كما كشفت الوزارة على أن عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الوصول إلى الإتحاد الأوروبي من تركيا قد انخفض بنسبة 17.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- كما حدث إنخفاض كبير بأعداد السوريين العابرين من خلال تركيا 55% بينما ارتفع عدد الأشخاص الذين تم ترحيلهم بنسبة 79% من الباكستانيين و70% من الأفغان.
- اعتراف وزير الخارجية اليوناني ماركو بولاريس بأن تركيا تقوم بجهود كبيرة للسيطرة على تدفقات المهاجرين.

المراجع

المراجع

أ- الكتب:

أولاً: اللغة العربية

1. أوغلو أحمد داوود، "العمق الاستراتيجي"، (ط2: قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011).
2. الجابري محمد عايد، قضايا الفكر المعاصر، (ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
3. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
4. الحسن عثمان محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014).
5. حقي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، (ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي 1985).
6. دني إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء، القانونية، 2014).
7. زاهر ضياء الدين، "الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات"، (ط1، القاهرة، مركز الكاتب للنشر، 2004).
8. سبيتان سمير ذياب، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، (دط عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012).
9. الشهاوي طارق عبد الحميد، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، (ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009).

10. فرانسيس بيار، الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية، (بيروت: ددن، 2011).
11. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (ط 2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
12. النعمي أحمد نوري، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (دط، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975).
13. نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، (ط1، بغداد، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016).
14. الورفلي ونيسة الحمروني، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط: دراسة التجمع الإقليمي (5+5)، (ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي).

ثانيا: اللغة الأجنبية

1. Barbara Delcourt, Theories De La Security, (Bruxlles: Universite Libre De Bruxelles, 2006/2007).
2. Barry Buzan, People, States And Fear: The National Security Problem In International Relations, (Great Britain: Wheatsheaf Books L T O 1983).
3. Pascal Boniface, Atlas des Relation International, (paris unod, 1993).

ب- المقالات والدوريات

1. بشير هشام، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها تداعياتها، سبل مواجهتها، السياسة الدولية، العدد 179، (جانفي 2010).
2. بوقارة حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية مقارنة منهجية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 21، (جوان 2004).

3. حسين سوسن، "الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية"، (القاء مع: برونسون ماكينلي، مدير عام منظمة الهجرة العالمية)، السياسة الدولية، العدد 165، جويلية 2006.
4. دهام علي محمود، "تركيا ما بعد العثمانية الجيش مراكز القوى"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 99، (سبتمبر 2000).
5. رولو أريك، "تركيا ما بعد أتاتورك"، ترجمة بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، العدد 79، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 1996).
6. الصديقي سعيد، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار المحاربة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، رؤيا استراتيجية"، يونيو 2013.
7. الضبع أحمد خليل، "الاقتصاد التركي"، السياسة الدولية، العدد 131، (جانفي 1998).
8. طه أمجد، اللاجئين القانون والأرقام، البيان، الإمارات، العدد، 12892، 2016/10/5.
9. عبد المنعم ذكرى، "الهجرة الخارجية تحدياتها الثقافية والتنمية على المجتمع العراقي"، الآداب، العدد 206، جامعة بغداد، (2013).
10. عبو عبد الله علي، "الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 65، (2016).
11. غرايبة خليف مصطفى، "هجرة الشباب العرب غير الشرعيين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، العدد 11، (مارس 2014).
12. غربي محمد، "من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، (ماي 2009).
13. قادري حسيين، "العولمة والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني"، عالم التربية، العدد 17، (2007).

14. قوجيلي سيد أحمد، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 169، (أبو ظبي 2012).
15. الموسوي كاظم، منحة اللاجئين في الاتفاق التركي الأوروبي، الوطن، (يومية سياسية جامعة عمان)، العدد 11908، 2016/03/22.
16. وكالات الأمم المتحدة تندد بتحول مخيمات المهاجرين لمراكز احتجاز، الوطن، يومية سياسية، جامعة عمان، العدد 11909، 2016-05-23.

ج- البحوث الجامعية

1. بتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، -جامعة محمد خضر بسكرة-، 2013-2014.
2. بركان فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص علم الإجرام والعقاب)، -جامعة الحاج لخضر باتنة-، 2011-2012.
3. طایل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، (مذكرة ماجستير)، -جامعة الشرق الأوسط-، 2013.
4. علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
5. غالية بن زيوش، "الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، -جامعة الجزائر-، 2005.
6. فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير شرعية في اطار العلاقات الأورومغاربية 1995- 2010، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، كلية العلوم السياسية والإعلام، -جامعة الجزائر 3-، 2010-2011.
7. فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، (الهجرة غير الشرعية أنموذجا)، مذكرة ماجستير، علوم سياسية، -جامعة محمد خيضر بسكرة-، 2010-2019.

8. محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة المحددات والأبعاد"، (ماجستير علوم سياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، 21 ديسمبر، 2016).
9. نوبيات فاطنة، تأثير التهديدات الأمنية لظاهرتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب في المتوسط على الأمن الأوروبي، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية)، -جامعة محمد بوضياف المسيلة-، 2015-2016.

د - الجرائد

1. فيلدمان، نواه، ما وراء الاتفاق الأوروبي التركي الأخير حول اللاجئين"، الوطن، يومية سياسية جامعة، عمان، العدد 11900، 14 مارس 2016.

هـ - الملتقيات

1. عياد سمير محمد، "الهجرة في المجال المتوسطي، العوامل والسياسات"، (الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق)، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، 2008.

التقارير الدولية:

1. الآثار الاقتصادية للاتفاق-أوروبا 2016/03/20
استخرج يوم: 2019/07/04. [worldnews.ww.bbc.com]
2. الشرق الأوسط، " جدل في أوروبا حول استكمال تمويل تركيا للحد من الهجرة غير الشرعية"، 07/أفريل/2018
تاريخ الدخول: 2019/05/25
[www.google.com/amp/s/m.aawsat.com/hom/article]
3. تركيا: توقيف 80 ألف مهاجر ولاجئ حاولوا عبور الحدود باتجاه أوروبا منذ بداية 2019، 2019/05/03

تاريخ الدخول: 2019/06/02 [www.infomigrants.net/ar/post/16688]

و- المواقع الالكترونية

1. تركماني عبد الله، محددات السياسة الخارجية التركية، احوار المتدن البينة:
2019/06/21م

تاريخ الدخول: 2019/05/3 [Www.m.ahewar.org]

2. سامح محمد، "الهجرة القسرية والهجرة غير الشرعية والفرق بينهما"
الرابط: 2018/06/04

تاريخ الدخول: 2019/06/07 [Maqarona.Net]

3. السنوار أماني، "هل ينجح الاتفاق التركي الأوروبي حول اللاجئين"، استخرج بتاريخ
2019/05/04.

تاريخ الدخول: 2019/05/21 [http://rawabetcenter.com/archives/23029]

4. عقيقي جميل، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الإقليمي الجديد، (الطبعة الدولية،
الأهرام)، 2015/10/04

تاريخ الدخول: 2019/06-04.

[http://www.digital..ahram.org.eg/makalat.aspx?aid=190]

5. عوكل هشام، "مفهوم الهجرة القسرية"، (2014)،

تاريخ الدخول: 2019/06/03 [Created By Themexpose& Free Design]

[Resource

6. لمحة عن تركيا، "حقائق وأرقام-التوقعات الاقتصادية"، 2015/02/15،

تاريخ الدخول: 2019/05/07

http://www.invest.gou.tr/ar-
/turkey/fatsandfigurespages/redirect.âje.aspx

7. محمد هزاط، الإدارة الأوروبية وسياسة لقضية الهجرة غير الشرعية قراءة تقييمية للمقاربات والحصيلة، استخرج يوم 2018/06/20
تاريخ الدخول: 2019/07/20
[http://www.maspolitique-om/masindexphp?option=com]
8. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، تركيا والاتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الجريمة غير الشرعية (أفريل 2016)
تاريخ الدخول 2019/05/17 [www.dohainstite.org]
9. مطاوع محمد، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، 2016
تاريخ الدخول: 2019/05/27 من الموقع: https://www.google.dz/url
10. "الإنسان أولاً"، "سجل تركيا 2018 حافل بالمبادرات العالمية"، 2018/12/29
تاريخ الدخول 2019/04/15 من الموقع: [http://www.gg.com.tr]

جَمَلُكَ

ملخص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي برمته، بالرغم من وجود الكثير من آليات التنسيق والتعاون الدولي لمحاولة احتوائها والحد منها، وهذا ما تسعى إليه السياسة الخارجية التركية تجاه الإتحاد الأوروبي نظرا للموقع الجيوستراتيجي المهم الذي تتميز به دولة تركيا كونها منطقة عبور "ترانزيت" وذلك من خلال الاتفاق الأوروبي التركي الذي أبرمته عام 2016 والذي يستهدف إعادة توظيف 72 ألف لاجئ سوري وتقديم مساعدات مالية بلغت 3 مليارات يورو، وإعفاء المواطنين الأتراك من رفع التأشيرة لدخول "تشنغن" وكذلك التصدي لأزمة اللاجئين السوريين وعدم تحويل تركيا إلى دولة عازلة دون تحمل أي تكاليف.

الكلمات المفتاحية: الموقع الجيوستراتيجي، الإتحاق الأوروبي التركي، تشنغن

Abstract:

The phenomenon of illegal immigration is a serious problem facing the international community as a whole, despite the existence of many mechanisms of coordination and international cooperation to try to contain and reduce it. This is what the Turkish foreign policy towards the European Union is seeking due to the important geostrategic location of Turkey as a transit area Through the Euro-Turkish agreement of 2016, which aims to re-employ 72,000 Syrian refugees, provide financial assistance of 3 billion euros, exempt Turkish citizens from raising the visa to enter Zhengen, Not to turn Turkey into a buffer state without incurring any costs.

Keywords: Geostrategic Location, European-Turkish Agreement, Chengen